فرقة الحُجَرِيَّة العسكريّة ودورها في الدولة العبّاسيّة (280-325هـ/ 893-936م)*

مضر عدنان طلفاح**

https://doi.org/10.54134/16.2.2

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على فرقة الحُجريّة العسكرية ودورها في الدولة العباسية منذ استحداثها سنة 280هـ/893م وحتى حلها والقضاء عليها سنة 325هـ/936م، وقد خلص إلى استحداث الخليفة المعتضد بالله فرقة الحُجريّة سنة 280هـ/ 893م لتتولى مَهَمَّةَ حماية الخليفة وحراسته في دار الخلافة ومواكبه وأسفاره وحروبه، فخُصّوا بالامتيازات المالية، والتدريب النوعي. وامتاز الحُجريّة بالكفاءة العسكرية والانضباط التام، رغم تضاعف أعدادهم؛ ولذلك استعان بهم الخلفاء في مواجهات المتمرّدين وقمع تمرّد فرق الجيش وشغب العامة. وأدّى انخراط الحُجريّة في اضطرابات الدولة وأزماتها الداخلية، منذ عهد الخليفة المقتدر، إلى هيمنتهم على الخلافة والدولة في عهد الخليفة الراضي، واستمرت تلك الهيمنة عليهما حتى حَلَّها أمير الأمراء محمد بن رائق وقضى عليها سنة 325هـ/ 936م.

الكلمات الدالة: الحُجَرِيَّة، الجيش العبّاسي، المعتضد بالله، المقتدر بالله، القاهر بالله، الراضي بالله.

المقدمة

مَثّل عهد الخليفة المعتضد بالله (279-289هـ/892-902م) عصر إفاقة الخلافة العباسيّة، وانتعاش إدارتها وماليتها، وانضباط جيشها، واستعادة سلطتها على أقاليم الدولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة (الدوري 2011: 141-142). غير أن المعتضد بالله كان شديد الوجل على أمنه وأمن خلافته، وخلافة أبنائه من بعده، خاصة إثر اكتشافه مطلع سنة 280هـ/ 893م تنظيمًا سريًّا في العاصمة بغداد بقيادة محمد بن الحسن بن سهل الملقب بشيلمة (قتل 280 هـ/ 893م) يعمل على الإطاحة به وقتله، ومبايعة أحد أبناء الخليفة الواثق او الخليفة المهتدي بالخلافة، وحظي هذا التنظيم بدعم كثير "من الهاشميين والقضاة والقواد والجيش وأهل بغداد"، وشرع محمد بن الحسن في وضع خطته موضع التنفيذ، إلا أنَّ المعتضد اكتشف التنظيم وخطته، ففتك بمنظميه (الطبري 1969 مج10: 32؛ التنوخي 1995 مج1: 145؛ ابن الأثير 2012 ج6: 475؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج16: 170)، وابتدأ العمل على حماية نفسه وخلافته، وهو ما دفعه إلى تحصين دار الخلافة الجديدة في بغداد (الخطيب 2004 ج1: 115؛ ياقوت الحموي 1977 ج2-4: 251)، وإعادة هيكلة الجيش العباسي وتوزيع فرقه وكتائبه، والمباعدة بين مواعيد عطاء فرق الجيش وأرزاق أفرادها (الصابئ د.ت: 15 وما بعدها)، بهدف تفرقة "كلمة الجند باختلاف أوقات أطماعهم" (ابن وهب 1969: 296)، تحسُّبًا من شغب الجيش أو تمرّده إذا استحق موعد عطاء أفراده الموحد في وقت خلو بيت المال أو عجزه عن الإيفاء به كاملًا

* أنجز هذا البحث خلال إجازة التفرغ العلمي من جامعة اليرموك في العام الدراسي 2020 / 2021م

** أستاذ مشارك، قسم التاريخ، كليّة الآداب، جامعة اليرموك.

تاريخ الاستلام: 2021/8/6، تاريخ القبول: 2021/11/16.

(ابن وهب 1969: 296–297).

واستحدث المعتضد سنة 280هـ/ 893م فرقة الحُجَرِيَّة العسكرية لتتولى مهمة حراسة الخليفة ودار الخلافة تحديدًا، غير أن مهامها بدأت بالتنامي منذ عهد الخليفة المكتفي بالله (289–295هـ/ 902–905م)، ثم انخرطت في النصف الثاني من عهد الخليفة المقتدر (295–320هـ/ 908–932م) في اضطرابات الدولة وأزماتها الداخلية، لتبرز أحد القوى الفاعلة فيها، وهو ما قادها إلى السعي للهيمنة على الخلافة والدولة منذ عهد الخليفة القاهر (320–322هـ/ 932–934م)، وصولًا إلى فرض هيمنتها عليهما في عهد الخليفة الراضي (322–329هـ/ 934–940)، وباتت القوة المتحكِّمة في الخلافة والدولة حتى حلَّ أمير الأمراء محمد بن رائق الفرقة وأنهى وجودها في الدولة العباسية سنة 325هـ/ 936م.

وعلى الرغم من أهمية دور فرقة الحُجريّة في تاريخ الخلافة العبّاسيّة بين عامي (280–325هـ/ 893–936م)، فإنها لم تُفرد بدراسة متخصِّصة، في حدود ما اطلع عليه الباحث؛ إذ جاء ذكرها في العديد من الدراسات التاريخية، المثبتة في قائمة مصادر ومراجع هذا البحث، مقتصرًا على الموضوع أو العصر الذي يبحثه المؤلف، ومن هنا جاء هذا البحث عن فرقة الحُجريّة، معتمدًا منهج البحث التاريخي، لتحقيق هذه الغاية بتجلية الموضوع بأبعاده ومحاوره المتعددة.

استحداث فرقة الحُجَرِيَّة والغاية الأساسية منها

راعى المعتضد بالله بهيكلته الجديدة للجيش سنة 280هـ/ 893م الاهتمام بأمنه وأمن خلافته ودار الخلافة؛ إذ لم يظهر بهيكلته الجديدة "فرقة الحرس" التي كانت مُكَلَّفَةً أمنَ الخليفة ودار الخلافة، على الرغم من أنه استهل خلافته بتعيين محمد بن الشاه بن ميكال[1] قائدًا للحرس (الطبري 1969: 10/30؛ ابن الأثير 2012 ج6: 470؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج16: 158)، وهو ما يشي بأن المعتضد كان متوجِّسًا من فرقة الحرس، بعد أن بيّنت الحِقب السابقة له عجزها عن حماية الخليفة ودار الخلافة عند تمرّد الجيش ضد الخلفاء السابقين؛ لذا فقد كان من أبرز ملامح هيكلية الجيش الجديدة إلغاء فرقة الحرس والاستعاضة عنها بثلاث فرق لتأدية مهامِّها، فرقتين منهما تكونت عناصرهما من كتائب الجيش العباسي، أولها: فرقة "المختارين: الذين انتخبهم من كل قيادة، ...، واستخلصهم لمواكبه وملازمة دراه، والجلوس أوقات جلوسه، والمقام من أول النهار إلى آخره" (الصابئ د.ت: 19)، وثانيهما: فرقة "الغلمان الخاصة"، وجعل واجبهم "إذا وقع سفر قريب أو بعيد؛ أمر جميعهم بالملازمة الدائمة في المضرب والموكب" (الصابئ د.ت: 16). أمّا الفرقة الثالثة فقد استحدثها المعتضد بالكامل؛ إذ قام بابتياع المماليك "الأتراك العجم، ورتّبهم في الحُجر" (الصابئ د.ت: 21)، ولذلك "سمّاهم الحُجَرِيَّة" (الصابئ د.ت: 17)، كما أُطلق عليهم منذ عهده "غلمان الحُجَر" (الطبري 1969 ج10: 79؛ ابن العديم د. ت: 824/2) و"الغلمان الحُجَرِيَّة" (ابن وهب 1969: 297؛ الصابئ 1986: 8).

---

[1] محمد بن الشاه بن ميكال (حيًّا 279هـ/ 892م): أحد قادة الجيش العباسي في عهد الخليفة المعتمد، ولّاه الخليفة المعتضد بالله قيادة فرقة حرس الخليفة عند اعتلائه الخلافة سنة 279هـ/ 892م (الطبري 1969: 10/30)، لثقته المطلقة به. وهو ابن القائد العسكري الشاه بن ميكال مولى الأُسرة الطاهريّة (الطبري 1969ج9: 302، 402) واحد قادتهم في بغداد (الطبري 1969ج9: 292، 295)، ثم أصبح أحد قادة الجيش العباسي في عهد المعتمد (الطبري 1969ج9: 474) ثم أحد قادة الجيش الملحق بالمعتضد في حروب صاحب الزنج (الطبري 1969 ج9: 559، 563)؛ حيث اكتسب ثقته لولائه التام له، وهو ما كان دافع المعتضد على ما يبدو لتعيين ابنه محمد قائدًا لفرقة الحرس عند اعتلائه الخلافة سنة 279هـ/ 892م.

وأبدى المعتضد اهتمامًا ملحوظًا بفرقة الحُجريّة، فجعل إقامتها في الحُجَر: وهي ثكنات عسكرية خاصة بأفرادها في دار الخلافة (الصابئ د.ت: 17؛ فوزي 2005: 13)، وأناط مَهَمَّةَ الأشراف عليهم إلى "الخدم الأستاذين" (الصابئ د.ت: 17)، الذين تولّوا، على ما يبدو، مَهَمَّةَ تدريبهم العسكري كذلك؛ إذ أن الخادم لفظة "اشتهر بها الخصيان الذين يكونون في دور الملوك وعلى أبوابهم، ويختصون بخدمة الدار، فيقال لكل واحد منهم: الخادم" (السمعاني 1988 ج2: 303)، وكان في الاصطلاح آنذاك أنهم "إذا عظّموا الخصي أن يخاطبوه بالأستاذ، ...؛ لأنه ربما كان تحت يده غلمان يؤدبهم، فكأنه أستاذ في حُسن الأدب" (الجواليقي 1998: 19)؛ ممّا يؤكد أن "الخدم الأستاذين" كانوا يتولون مَهَمَّةَ تدريب غلمان الحُجريّة، خاصة أن المعتضد كان دائم المتابعة لهم تدريبًا وجاهزيّة أُسوة ببقية فرق الجيش (ابن وهب 1969: 297)، بل إن إسناد الخلفاء للحُجريّة بدءًا من عهد المكتفي بالله (289-295هـ/902-905م) العديد من المهام القتالية – وهو ما سَيُعرَضُ لاحقًا- يؤكد امتيازها عن فرق الجيش الأخرى بتدريباتها وإمكاناتها العسكرية. كما نَظَّمَ المعتضد فرقة الحجرية ووضع مراتبها الداخلية، وهو ما يؤكده الصابئ بالنص على أن المعتضد قسّم الحجرية إلى مرتبتين: الأكابر والأصاغر، وقرر مقدار أرزاق كل منهما (الصابئ د.ت: 21)، دون أن يقدّم، أو غيره، تفاصيل إضافية في هذا الصدد.

وحرص المعتضد على منع اختلاط الحُجريّة بغيرها من فرق الجيش العباسي، فجعل إقامة غلمانها "في القصر والحُجر تحت مراعاة الخدم الأستاذين،...، ومنعهم من الخروج والركوب إلا مع خلفاء الأستاذين" (الصابئ د.ت: 17)، هادفًا من وراء ذلك إلى ضمان اعتياد الحُجريّة الانضباط العسكري التام، وعدم تأثرهم بما اعتادته فرق الجيش الأخرى من الشغب والتمرد على الخلافة؛ إذ إنه رغم نجاح المعتضد في لجم فرق الجيش وإلزامها الانضباط، فقد كان ووزيرهُ عبيد الله بن سليمان[2] (ت 288هـ/901م) يتحسسان خطر ذلك (ابن وهب 1969: 296-297)، كما هدف المعتضد إلى تنشئة الحُجريّة على الحفاظ على رسوم الخلافة واحترامها؛ للحفاظ على هيبة الخلافة والخليفة، وهو ما يتضح بجلاء من قراره استبعاد عناصر من الجيش العبّاسي من الخدمة في دار الخلافة "لأنه لا معرفة لهم برسوم الخلافة" (الصابئ د.ت: 21).

يوضح هذا الاهتمام أن غاية المعتضد النهائية كانت إفراد الحُجريّة بمهام حراسة الخليفة في دار الخلافة وخارجها، وأن تكليفه فرقتي المختارين والغلمان الخاصة بحراسة الخليفة كان إجراءً مؤقتًا لحين اكتمال بنيان الحُجريّة وإعدادها، وهو ما يؤكده أمران اثنان:

أولهما: تمييز المعتضد للحُجريّة بموعد صرف أرزاقها رغم حداثة استحداثها؛ إذ كانت الثانية من فرق الجيش استحقاقًا لصرف أرزاقهم، فجعل شهرهم 50 يومًا، في حين كان شهر الغلمان الخاصة 60 يومًا، أما شهر المختارين فكان 70 يومًا، في حين كانت شهور فرق الجيش الأخرى في مواعيد أطول (الصابئ د.ت: 15 وما بعدها).

وثانيهما: انفراد الحُجرية الفعلي بمهام حراسة الخليفة في دار الخلافة وفي مواكبه وسفره وحروبه، وانعدام الإشارة إلى تكليف الفرقتين الأخيرتين منذ عهد المعتضد ذاته، وهو الأمر الذي يتضح بجلاء سنة 287هـ/ 900م حيث ذكر الطبري (ت310هـ/ 922م) خبر حملة المعتضد ضد وصيف الخادم (ت 288هـ/ 900م) والي الثغور المتمرد، وأورد

---

[2] عبيدالله بن سليمان بن وهب (ت 288هـ/ 901م): وزير الخليفة المعتضد بين سنتي 279-288هـ/892-901م، وساعده الأيمن بإصلاحاته الاقتصادية والعسكرية (انظر عنه: الطبري 1969: 30/10؛ ابن وهب 1969: 296-297؛ الصابئ د.ت: 12 وما بعدها؛ السبط 2013 ج16: 253-254)

فيها أن المعتضد بالله كان معه "غلمان الحُجَر" (الطبري 1969 ج10: 79) وهو ما يتأكد في عهود خلفائه، حسبما سيعرض تاليًا، حتى إنَّ الرجّالة المصافيّة[3] اعترضوا مدلين بفضلهم بإعادة المقتدر إلى الخلافة عند عزله سنة 317هـ/ 929م (انظر في خلعه: الهمذاني د.ت: 259 وما بعدها؛ ابن الأثير 2012 مج6: 736 وما بعدها؛ سبط ابن الجوزي 2013: 545/16 وما بعدها) على انفراد الحُجريّة بهذه المهام فقالوا: "نحن أولى من الغلمان [الحُجريّة] بحفظ الخليفة وقصره" (القرطبي د.ت: 128)، وهو ما دفع الحُجريّة للتحالف مع الفرسان للقضاء على المصافيّة (الأصفهاني د.ت: 160)؛ حفاظًا على انفرادهم بمهمتهم، وهو ما يعني أن الحُجريّة غدت مؤهلة خلال 7 سنوات من تاريخ إنشائها لتولي مهام حماية الخليفة في دار الخلافة وخارجها، وأن المعتضد كان مطمئنًا وواثقًا من قدرتها على الانفراد بتحمُّل هذه المسؤولية.

أعراق الحُجريّة وأعدادهم

تكونت فرقة الحُجريّة ابتداءً على يد المعتضد من المماليك "الاتراك العجم" (الصابئ د.ت: 21)، غير أن إشارة الطبري (ت310هـ/ 922م) عن مقتل "جماعة من غلمان الحُجَر من الخزر وغيرهم" في عام 293هـ/ 905م في أثناء تصدي الخلافة العباسيّة لهجوم القرامطة على مدينة الكوفة (الطبري 1969 ج10: 124)، تدلل على أن المعتضد كان قد شرع في تنويع أعراق عناصر الحُجريّة، فلم تعد خالصة من الأتراك؛ حرصًا منه على عدم استحواذ الأتراك عليها تحسُّبًا من توحدهم وتشكليهم الخطر على الخلافة والخليفة من جهة، ولزيادة أعداد الحُجريّة من جهة أخرى، حتى باتت دار الخلافة في عهد المقتدر بالله (295-320هـ/ 908-932م) تضم الـ"أُلوف من الغلمان الحُجريّة" (الصابئ 1986: 8؛ الخطيب 2004: 116/1). غير أن المصادر المتوافرة لا تقدم مزيد تفصيل عن أعدادهم. ورغم كثرة أعداد الحُجريّة في أول خلافة المقتدر بالله فقد كانت تمتاز بانضباطها الصارم وحسن التسلح والزي، حتى إنَّ المقتدر لمّا استقبل رسول ملك الروم سنة 305هـ/ 917م نظّم فرق الجيش ليمر بها الرسول (الصولي 1999: 197؛ ابن الجوزي 1992 ج13: 174؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج16: 450)، فكان منها "الغلمان الحُجريّة بالسلاح الكامل، والبَزَّة الحسنة والهيئة الرائعة، وفي أيديهم الشروخ والطبرزينات والأعمدة" (الخطيب 2004 ج1: 119).

ولمّا اضطربت أمور الدولة والجيش في أواخر عهد المقتدر "وأُثبتَ الجند بالرشى واستعملوا الهوى لا الكفاية والغناء، ...، ففسدت طبقات الأولياء [العسكر] ودخل فيهم من لم يحمل السلاح ولم يشهد الحروب ساعة قط" (ابن وهب 1969: 298)، أقدم الوزير علي بن عيسى (ت 335هـ/ 946م) سنة 315هـ/ 926م، ضمن مساعيه لإصلاح عجز الخزينة، على إنقاص أرزاق فرق الجيش وإسقاط الدخلاء منها، غير أننا لا نجد إشارة إلى شمول الحُجريّة في هذا الإجراء؛ إذ "حطَّ [الوزير] من مال الرجّالة برسم النوبة ومن مال الفرسان، وجميع أرزاق من كان يرتزق بهذين الرسمين من؛ الكُتّاب والتجار ومن لا يحمل السلاح، وحط أولاد المرتزقة الذين في المهود" (مسكويه 2003 ج5: 86)؛ ممّا يشير إلى عدم انجرار الحُجريّة في هذا المسلك في عهد المقتدر، وهو ما يعني أنها بقيت قوة عسكرية نظامية لا دخلاء بها، غير أنها بدأت بمسيرة مماثلة غيرها من فرق الجيش في هذا الشأن في عهد القاهر (320-322هـ/ 932-

[3] فرقة عسكرية من الجند الرجالة في الجيش العباسي، تولّى أفرادها حراسة أبواب دار الخلافة الخارجية، وعلى الأخص باب العامة (الصابئ د.ت: 15؛ الكبيسي 1974: 291)، وقامت فرقة المصافيّة بأدوار مهمة في عهد الخليفة المقتدر، وخاصة المشاركة في ارجاعه للخلافة بعد خلعه سنة 317هـ/ 929م، غير أن تعديات أفرادها وشغبهم المتواصل أدى إلى حلها والقضاء عليها سنة 318هـ/ 330م (الكبيسي 1974: 294 وما بعدها).

934م)، على ما يبدو، وهو ما اتضح في عهد الراضي بالله (322–329هـ/ 934–940)، حتى إنَّ أمير الأمراء[4] محمد بن رائق (قتل 330هـ/942م) لمّا عرض الحُجريّة في مطلع عام 325هـ/ 936م اسقط "منهم الدخلاء والبدلاء والنساء والتجار ومن لجأ إليهم، ...، وأسقط منهم عددًا كثيرًا" (مسكوي هـ 2003 ج5: 202).

أرزاق الحُجريّة

أولى المعتضد بالله أرزاق الحُجريّة اهتمامه البالغ، حتى إنَّه جعلها الفرقة الثانية من فرق الجيش التي تصرف إليهم الأرزاق؛ إذ جعل شهرهم 50 يومًا (الصابئ د.ت: 21)، في الوقت الذي حلّت فيه مواعيد أرزاق بقية الفرق في مدد أطول (الصابئ، د.ت، ص15 وما بعدها). كما ميّزهم المعتضد "في النزل والعلوفة" (مسكويه 2003 ج5: 149؛ مجهول 2007: 294)، وحدّد رواتب الحجرية الأكابر 10 دنانير والأصاغر 5 دنانير، ثم زادهما بعد سنتين دينارين لكل منهما فَسُمِّي الأكابر "الاثني عشرية" (الصابئ د.ت: 21)، وكانت الزيادة الثانية لأرزاقهم في عهد الخليفة المكتفي؛ إذ "ألحقَ من كان له سبعة دنانير بالاثني عشرية، وقررَ رجال الاكابر ستة عشر دينارًا، وجرى الأمر على ذلك إلى أخر أيامه" (الصابئ د.ت: 21)، واستمرت أرزاقهم بهذه المبالغ في عهد الخليفة المقتدر حتى سنة 303هـ/ 914م عندما زادهم المقتدر 3 دنانير بعد شغبهم مطالبين بالزيادة (مسكويه 2003: 23/5)، ثم تصمت المصادر على أي زيادة في ارزاق الحُجريّة بعدها؛ مما يعني أن الأكابر من الحُجريّة أصبح رزقهم 19 دينارًا، والأصاغر 15 دينار في كل شهر من شهورهم المقدر بخمسين يومًا، وهو شهرهم الذي حافظ عليه الخليفة المقتدر (الصابئ 1986: 25) والخليفة القاهر من بعده (مسكويه 2003 ج5: 149؛ مجهول 2007: 294).

وكان توفير أرزاق الحُجريّة والالتزام بصرفها في موعدها أهم أولويات الوزير عبد الله بن محمد الخاقاني (ت 314هـ/ 926م) في عهد المقتدر؛ إذ كانوا من المُقدَّمين في ذلك أيضًا على فرق الجيش الأخرى (مسكويه 2003: 80/5)، بل إن الوزير علي بن عيسى استثنى الحُجريّة، على ما يبدو، من قراره تخفيض الرواتب والأرزاق لموظفي الدولة وفرق الجيش سنة 315هـ/ 926م لمواجهة الازمة المالية للدولة (مسكويه، 2003 ج5: 86). ولهذا كانت امتيازات الحجرية بمدة شهرهم والتزام مواعيد صرف أرزاقهم، وما يخصص لهم من "نزل وعلوفة"، مثار حسد فرق الجيش الأخرى، وهو ما أسهم في نجاح القوى المتصارعة في عهدي المقتدر والقاهر باستقطاب هذه الفرق إلى صفوفهم ضد منافسيهم بعد وعدهم لها "بجعلهم برسم الحُجريّة"؛ إذ استطاع قائد الجيش مؤنس وغلامه يلبق استقطاب الساجيّة[5] إلى صفهما في صراعهما مع المقتدر بعد وَعْدِهِما لهم بذلك سنة 320هـ/ 932م؛ فقد "وَعَدَاهم بالموصل إذ دَخَلا بغداد أن يَجْعَلاهُم

---

[4] أمير الأمراء: منصب استحدثه الخليفة الراضي سنة 324هـ/ 936م بهدف إنقاذ الدولة من أزمتها الماليّة المزمنة، وأوكل إلى متوليه السلطة الفعليّة في الدولة في المجالات العسكريّة والإداريّة والاقتصاديّة والأمنيّة، وأصبح أمير الأمراء في المنزلة الثانية بعد الخليفة في الدولة والحاكم الفعلي لها، وهو ما جعل من هذا المنصب ساحة للصراع بين قادة الجيش؛ ممّا أدى إلى فشله في انقاذ الخلافة العبّاسيّة من أزمتها (فوزي 2005: 162 وما بعدها).

[5] فرقة الساجيّة: فرقة عسكرية تنسب إلى يوسف بن أبي الساج قائد الجيش العبّاسي أمام القرامطة سنة 315هـ/ 927م، ألحقها قائد الجيش مؤنس بقيادته مباشرة بعد مقتل يوسف بن أبي الساج، وعُرف أفرادها بولائهم له شخصيًّا، وقامت هذه الفرقة بأدوار مهمة في عهود المقتدر والقاهر والراضي، وسعت إلى الهيمنة على الخلافة والدولة، حتى حلَّها أمير الأمراء محمد بن رائق وقضى عليها سنة 324هـ/ 936م (فوزي 2005: ص13؛ الكبيسي 1974: 280 وما بعدها).

برسم الحُجريّة" (مسكويه 2003 ج5: 149؛ مجهول 2007: 294؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 41)، غير أنهما لم يفيا بوعدهما، وهو ما استغله الخليفة القاهر في صراعه مع مؤنس ويلبق سنة 321هـ/ 933م، "فراسلَ القاهرُ الساجيّة وضَرَّبهم على مؤنس ويلبق وضَمِنَ لهم أن ينقلهم إلى رسم الحُجريّة، وكان الساجيّة يقبضون في كل ستين يومًا برسم المماليك، والحُجريّة يقبضون في كل خمسين يومًا، وأن يُلحقهم في النزل والعلوفة بالحُجريّة"، وهو ما حظي بقبول الساجيّة، فتمكن القاهر من تصفية مؤنس ويلبق بدعمهم (مسكويه 2003 ج5: 149؛ مجهول 2007: 294).

أسماء قادة الحُجريّة

لم يرد في المصادر، المتوافرة، أسماء قادة الحُجريّة في عهدي المعتضد والمكتفي، غير أنها شرعت بإيراد أسماء بعض القادة البارزين منهم في عهدي المقتدر والراضي، بعد أن بدأت الحُجريّة بالظهور كأحد الفرق العسكرية الفاعلة في الحياة العامة نتيجة لتمردات الجيش واضطراباته وتدخله في شؤون الدولة منذ السنوات الأخيرة من عهد المقتدر؛ إذ كانت الحُجريّة إحدى الفرقتين العسكرتين اللتين أعادتا المقتدر إلى الخلافة بعد خلعه سنة 317هـ/ 929م (مسكويه 2003 ج5: 111؛ الهمذاني د.ت: 261؛ ابن الأثير 2012 ج6: 741)، وصفّتا قادة الانقلاب عليه؛ ففي الوقت الذي تولت فرقة الرجالة المصافيّة قتل نازوك (مسكويه 2003 ج5: 111؛ مجهول 1972 ج4-1: 245؛ ابن الأثير 2012 ج6: 738؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج16: 548-550)، تولّت الحُجريّة محاصرة أبي الهيجاء عبدالله بن حمدان في دار الخلافة (الهمذاني د.ت: 262؛ ابن الأثير 2012 ج6: 740) بقيادة "خمارجويه أحد كبار الغلمان الحُجريّة"، وعلى يديه جرى قتله (مسكويه 2003 ج5: 113؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج16: 549).

وبرز من قادة الحُجريّة في عهد الراضي: ينال الكبير، الذي أرسله الوزير ابن مقلة (ت 328هـ/ 939م) إلى محمد بن رائق برسالة يطالبه فيها بإرسال أموال واسط والبصرة، كما حمّله ابن رائق رسالة سِريّة إلى الخليفة الراضي يطلب فيها توليته إمرة الأمراء (مسكويه 2003 ج5: 190؛ سبط ابن الجوزي 2013: ج17: 8)، كما تولّى ينال الكبير مصادرة الوزير ابن مقلة بعد عزله عن الوزارة سنة 324هـ/936م (سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 109). ومن قادة الحُجريّة في عهد الراضي أيضًا: تتج الحُجري الذي تولّى شرطة الجانب الشرقي من بغداد سنة 324هـ/ 936م مشاركة مع أبي الفوارس سخرباس (الصولي 1979: 82) الذي كان أحد قادة الحُجريّة أيضًا (سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 110). ولمّا قام محمد بن رائق بحلِّ فرقة الحُجريّة 325هـ/ 936م ورد من أسماء قادتهم الذين قتلوا أو جرحوا في المواجهة العسكرية معه كل من: خمارجور، وسلحجور، ويمن القرواني، وفارس بن ينال (الصولي 1979: 86).

مهام فرقة الحُجريّة الأَساسيّة

كانت المهام الأساسيّة التي استحدث المعتضد فرقة الحُجريّة للقيام بها: حراسة الخليفة وحمايته في دار الخلافة ومواكبه وأسفاره وحروبه من أي خطر يعرض لشخصه أو خلافته، وهي المهام التي يمكن تتبعها في المصادر التاريخيّة؛ ففي سنة 287هـ/900م أثناء حملة المعتضد على والي الثغور المتمرد وصيف الخادم كان مع المعتضد "غلمان الحُجَر" ملازمون له في سفره وتحركاته (الطبري 1969: 79/10)، وشارك الحُجريّة فرق الجيش بالضغط على الوزير القاسم بن عبيدالله (ت 291هـ/ 904م) لمبايعة المكتفي بالخلافة بعد وفاة والده المعتضد سنة 289هـ/ 902م، بعد أن لمسوا منه ترددًا في ذلك؛ إذ وافى قادة الجيش وفرقه "في السلاح في جميع أصحابهم" (سبط ابن الجوزي 2013: 256/16)

ومن ضمنهم "غلمان الحُجَر"، وفرضوا بيعة المكتفي (ابن العديم د.ت: 823/2-824 عن الصولي). ولمّا تمرّد قائد الجيش بدر المعتضدي (قتل 289هـ/ 902م) مطلع خلافة المكتفي، سعى الخليفة إلى تفرقة الجيش عنه بالأموال والمناصب (الطبري 1969: 10/89-90)، وكان من ضمنهم الحُجريّة؛ إذ "أشفق من أن يميلوا إلى بدر"، فزاد أرزاقهم (الصابئ د.ت: 21)، وهو ما يؤكد اتضاح أهمية دورهم في حماية الخليفة ودار الخلافة.

وقام الحُجريّة في عهد الخليفة المقتدر بدور كبير في إفشال تمرد الأمير عبدالله بن المعتز سنة 296هـ/ 908م؛ إذ بقي "مع المقتدر الحُجريّة، وجماعة من الحشم" (البستي 1987: 580)، ونجحوا في حماية دار الخلافة والخليفة من هجوم أنصار ابن المعتز، والقضاء على تمرده، (الطبري 1969 ج10: 140؛ التنوخي 1978 ج3: 199؛ مسكويه 2003 ج5: 4؛ ابن العمراني 1999: 153؛ ابن الجوزي 1992 ج13: 79)، وهو ما أكّده الوزير ابن الفرات (قتل 312هـ/ 924م) في البيان الرسمي الذي أصدره "إلى ولاة البلاد"؛ إذ جاء فيه :"وقصد المارقون دار الخلافة ووصلوا إلى جدرانها وحرقوا عدة من أبوابها، ووفّق الله الغلمان الحُجريّة والخدم والأولياء المصافيّة لمنازلتهم ومحاربتهم فانصرفوا مفلولين" (الصابئ د.ت: 256)، وهو ما أعاد تأكيده في رسالة أخرى (الصابئ د.ت: 100). وعندما أرسل المقتدر الجيش بأكمله لصدّ القرامطة عن الكوفة ومدن العراق[6] سنة 312هـ/ 924م "بقي في دار الخليفة ممن لم يخرج ألف غلام من الحُجريّة، وألف خادم أقل أو أكثر ممن تُرك، لحراسة الدار" (التنوخي 1995: 182/8) وعندما تمرّد قائد الجيش مؤنس على الخليفة سنة 317هـ/ 329م "شحن المقتدر داره، ...، [بـ]الحُجريّة والرجّالة المصافيّة" (الهمذاني د.ت: 259؛ ابن الأثير 2012 ج6: 736؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج16: 545)، ثم تعاضد الحُجريّة مع المصافيّة لإعادته إلى الخلافة بعد خلعه (الهمذاني د.ت: 261-262؛ ابن الأثير 2012 ج6: 738-741؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج16: 548-549). وفي ذات العام "وثب قوم من الحُجريّة على الوزير ابن مقلة في داره ليقتلوه" (الأصفهاني د.ت: 159)، وكان ذلك في سياق مهامهم بالدفاع عن الخليفة؛ إذ كان المقتدر يتهم ابن مقلة بالميل إلى قائد الجيش مؤنس (مجهول 1972 ج4-1: 251)، وفي أثناء شغب العامة في العاصمة بغداد في شهر محرم سنة 320هـ/ 932م حشد الخليفة "خواص الحُجريّة والساجيّة والبربريّة إلى داره ليحفظوها" (الأصفهاني د.ت: 162).

وعند تجدد الخلاف وتفاقمه بين المقتدر وقائد الجيش مؤنس سنة 320هـ/ 932م "جمع [الوزير] الرجال والغلمان الحُجريّة" في دار الخلافة لحمايتها (مسكويه 2003 ج5: 126؛ ابن الأثير 2012 ج6: 766)، ولمّا زحف مؤنس باتجاه بغداد حشد المقتدر الجند الموالين له ومن ضمنهم الغلمان الحُجريّة للتصدي له (مجهول 1972 ج4-1: 254)، بَيْدَ أن قرار المقتدر الأولي كان أن ينتقل بأسرته "مع الحُجريّة إلى واسط" (سبط ابن الجوزي 2013: ج17: 26)، ثم استقر رأيه على مواجهة مؤنس، فركب المقتدر "وحوله جميع الحُجريّة رجّالة بالسلاح" (مسكويه 2003 ج5: 134؛

---

[6] شنّ قرامطة البحرين هجمات متكررة على العراق ومدنه في عهد الخليفة المقتدر بهدف إرباك الخلافة العباسية وإنهاكها ومفاقمة أزماتها، كان أولها سنة 311هـ/ 923م عندما هاجموا البصرة، وثانيها سنة 312هـ/ 924م بهجومهم على الكوفة (الصولي 1999: 231، 260؛ ابن الأثير 2012 ج6: 685، 697)، غير أن أخطر هذه الهجمات كانت سنة 315هـ/ 927م، والتي انتصر القرامطة بها على الجيش العباسي بقيادة يوسف بن أبي الساج، وأمعنوا في مهاجمة مدن العراق الغربية، في الوقت الذي انهارت فيه معنويات الجيش العباسي، ودبّ الفزع في قلوبهم من القرامطة، وغدت العاصمة بغداد تحت تهديهم الجدّي (الصولي 1999: 278 وما بعدها؛ مسكويه 2003 ج5: 98 وما بعدها؛ ابن الأثير 2012 ج6: 711 وما بعدها؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 525 وما بعدها).

مجهول 1972 ج4-1: 255)، ولمّا وقعت الحرب "قدّم [المقتدر] الغلمان الحُجريّة، وابن حمدان وابن ياقوت ومفلح وغيرهم، بين يديه يقاتلون" (سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 25)، غير أن المواجهة انتهت بقتل المقتدر (مسكويه 2003 ج5: 134؛ مجهول 1972: 4-1/254-256؛ ابن الأثير 2012 ج6: 769؛ سبط ابن الجوزي 2013: 25/17-27). وفي عهد الراضي بالله في أثناء الصراع بين الوزير ابن مقلة والحاجب محمد بن ياقوت سنة 323هـ/ 935م "رتّب الوزير الغلمان الحُجريّة والساجيّة في دار السلطان ليحفظوها" (سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 94)، وفي سنة 324هـ/ 936م خرج الخليفة الراضي لصلاة الجمعة "ومشى الغلمان [الحُجريّة] بأسرهم بين يديه وحوله بالسلاح رجّالة" (مسكويه 2003 ج5: 189).

تنامي مهام فرقة الحُجريّة

كانت المهام الأساسية للحُجريّة حماية الخليفة وحراسته في دار الخلافة وخارجها، إلا أن الخلفاء منذ المكتفي شرعوا بإسناد العديد من المهمات الأخرى لهم، وهو ما كان دافعه على ما يبدو، انضباط الحُجريّة وكفاءتهم العسكرية، وثقة الخلفاء بهم، وفي ما يأتي عرض لهذه المهام حسبما أفصحت عنه المصادر المتوافرة:

- المشاركة في العمليات القتالية ضد القوى المناوئة للخلافة العباسيّة (الكبيسي 1974: 387)، وهي أبرز المهام الموكلة إليهم وأشدها حضورًا، وابتدأ هذا التوجه منذ عهد المكتفي بالله، اعتمادًا على جاهزيتهم العسكرية، على ما يبدو؛ إذ استمد والي الكوفة سنة 293هـ/ 905م الخليفة المكتفي للتصدي لهجوم القرامطة عليها، فأرسل المكتفي الفرق العسكرية وضمّ إليها "جماعة من غلمان الحُجر" (الطبري 1969 ج10: 125، 127؛ القرطبي د.ت: 20؛ ابن الأثير 2012 ج6: 551)، وقد أثبت الحُجريّة كفاءة في قتالهم وصبرًا في مواجهتهم؛ إذ "صبر جماعة من غلمان الحُجر من الخزر وغيرهم، وهم زهاء مئة غلام، وقاتلوا حتى قتلوا جميعًا بعد نكاية مشددة نكوها في القرامطة" (الطبري 1969 ج10: 126؛ مسكويه 2003 ج4: 419).

وفي عهد المقتدر بالله قطع القرامطة مطلع عام 312هـ/ 924م الطريق على الحجاج عند عودتهم إلى العراق والمشرق، وهو ما دبّ الفزع في قيادات الدولة العباسيّة حتى إنَّهم خشوا من هجومهم على الكوفة مستغلين حالة الارتباك التي تعيشها العاصمة بغداد، فأمر المقتدرُ القائدَ ياقوت الكبير "بالخروج في الغلمان الحُجريّة ووجوه القواد" إلى الكوفة لحمايتها منهم (مسكويه 2003 ج5: 67-68؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج16: 508-509). ولمّا تجدد خطر القرامطة في عام 315هـ/ 927م حتى باتوا يهددون العاصمة بغداد إثر هزيمتهم للجيش العباسي بقيادة ابن أبي السّاج (الصولي 1999: 278؛ مجهول 1972ج4-1: 237-238) بادر الوزير علي بن عيسى إلى إرسال قوات اعتراض نهرية "فيها جماعة من الغلمان الحُجريّة" لمنع القرامطة من عبور نهر الفرات (مسكويه 2003 ج5: 100؛ مجهول 1972ج4-1: 228؛ الهمذاني د.ت: 253)، وفي الوقت ذاته سارع الخليفة المقتدر إلى إرسال جميع الجيش العبّاسي وفرقه لمواجهتهم، وكان من ضمنها الحُجريّة (التنوخي 1995ج8: 181-182؛ مسكويه 2003 ج5: 100-101؛ الهمذاني د.ت: 254).

ولمّا تفجر الصراع علانية بين الخليفة المقتدر وقائد جيشه مؤنس الخادم وتمرد عليه في مدينة الموصل سنة 320هـ/ 932م، وزحف بأنصاره باتجاه بغداد أرسل المقتدر محمد بن ياقوت "ومعه الغلمان الحُجريّة إلى المعشوق" بالقرب من مدينة سامراء لاعتراض تقدم مؤنس وقواته (مسكويه 2003 ج5: 133؛ ابن الأثير 2012 ج6: 769؛ سبط ابن

الجوزي 2013 ج17: 25)، كما كان الحُجريّة مكون أساسي في الجيش الذي أعده المقتدر لمواجهة مؤنس في بغداد، إلا أن الجيش هزم وقتل الخليفة في المواجهة (مسكويه 2003 ج5: 134؛ مجهول 1972ج4-1: 254-256؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 25-27).

وعندما اتضح تهدد مرداويج الجيلي (قتل 323هـ/ 935م) للخلافة العباسية في بداية عهد الخليفة الراضي (الصولي 1979: 20) عزم الحاجب محمد بن ياقوت سنة 322هـ/ 934م على مواجهته و"تقدم إلى الجند الحُجريّة والساجيّة بالتجهز للمسير معه" (ابن الأثير 2012 ج7: 30). كما اشترك الحُجريّة في الحملة التأديبية التي أرسلها الراضي بقيادة وزيره ابن مقلة ضد الحسن بن عبد الله بن حمدان في الموصل سنة 323هـ/ 935م (الصولي 1979: 65-66؛ مسكويه 2003 ج5: 185؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 95).

– مرافقة أبناء الخليفة؛ ففي سنة 304هـ/ 915م ركب الأمير محمد بن المقتدر في شوارع بغداد "وبين يديه اللواء الذي عقد له المقتدر بالله على المغرب، ومعه القواد والغلمان الحُجريّة والخدم حول ركابه" (الصولي 1999: 165؛ القرطبي د.ت: 44).

– مرافقة الوزير عند تعرضه للخطر؛ فعندما تعرض الوزير ابن الفرات لاعتداء من قبل الهاشميين لتأخر أرزاقهم سنة 304هـ/ 915م (الصولي 1999: 194) "ضمّ [المقتدر] إلى ابن الفرات جماعة من الغلمان الحُجريّة ليركبوا بركوبه ويكونوا معه في كل موضع يكون فيه" (القرطبي د.ت: 59).

– مرافقة قائد الجيش؛ إذ كان مع القائد مؤنس المظفر قائد الجيش العباسي في عهد المقتدر غلمان من الحُجريّة "برسمه" (مسكويه 2003 ج5: 65، 89).

– مرافقة الولاة في ولاياتهم: فكان مع ياقوت والي فارس جنود من الحُجريّة (سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 111). وكذلك الحال مع والي دمشق بشرى الخادم غلام مؤنس (ابن زولاق 1988: 228)، ولمّا دخل الإخشيد مصر واليًا عليها سنة 323هـ/ 935م "سار بين يديه جماعة ممن ورد معه من الأمراء والقواد وجماعة الموفقية والمعتضدية والحُجريّة بالسواد" (ابن زولاق 1988: 235).

– قمع شغب فرق الجيش وتمرداتها: إذ استعان صاحب شرطة بغداد بالغلمان الحُجريّة سنة 310هـ/ 922م للقضاء على شغب الرجّالة وتعديهم على الناس (الصولي 1999: 230)، وتحالف الحُجريّة سنة 318هـ/ 930م مع الفرسان للقضاء على الرجالة المصافية بعد تكرار شغبهم وتمردهم إدلالًا بدورهم في إعادة المقتدر للخلافة سنة 317هـ/ 329م (الأصفهاني د.ت: 160؛ مسكويه 2003 ج5: 115) بعد أن علموا "ما في نفس الخليفة عليهم من الغيظ لقبيح ما كانوا يحدثونه عليه" (القرطبي د.ت: 128-129).

– قمع شغب العامة في بغداد؛ فلمّا ضجّ العامة في بغداد من الغلاء سنة 307هـ/ 918م و"شغبوا شغبًا عظيمًا متصلاً أشفى به المُلك على الزوال وبغداد على الخراب"، وعجزت الشرطة عن مواجهتهم، كلّف المقتدر الغلمان الحُجريّة بقمع شغبهم (مسكويه 2003 ج5: 41-42؛ فوزي 2005: 13).

– إلقاء القبض على الوزراء؛ إذ أخذ الخليفة المقتدر باقتراح الوزير ابن الفرات بتكليف صاحب شرطة بغداد ومعه "جمع من الغلمان الحُجريّة والفرسان والرجّالة" لإلقاء القبض على سلفه حامد بن العباس (مسكويه 2003 ج5: 53)، وخطط حاجب المقتدر سوسن لـ "الفتك بابن الفرات بمواطأة عدة من غلمان الحُجريّة على ذلك"، ردًّا على منعه من التدخل في شؤون الدولة (مسكويه 2003 ج5: 9؛ الصابئ د.ت: 31)، كما كان الحُجريّة هم القوّة التي القت القبض

على الوزير ابن مقلة في عهد الراضي بالله (مسكويه 2003 ج5: 190).

– قوّات دعم للولاة عند الحاجة: إذ أرسل المقتدر سنة 311هـ/ 923م إلى والي واسط "مئة غلام من الحجرية ومئة رجل من المصافية" لمساندته في بسط سيطرته على ولايته (الصابئ د.ت: 41)، وألقى والي المقتدر على الأهواز القبض على البريديين بمساندة "طوائف من البصرية وعدة كثيرة من السودان والغلمان الحُجريّة" (مسكويه 2003 ج5: 118). وفي عهد الراضي قام ياقوت والي فارس بمواجهة علي بن يويه سنة 323هـ/ 935م "وخرج إليه ياقوت في بضع عشرة آلاف من الغلمان الحُجريّة وغيرهم" (الهمذاني د.ت: 292).

– تكليف قادة الحُجريّة بمنصب صاحب الشرطة في بغداد: ففي سنة 324هـ/ 936م عيّن الخليفة الراضي كلًّا من: تتج الحُجري وأخاه سخرباس وهما من قادة الحُجريّة على شرطة الجانب الشرقي من بغداد (الصولي 1979: 82؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 110).

– تكليف قادة الحُجريّة بالسفارات: إذ أرسل الوزير ابن مقلة القائد ينال الكبير أحد قادة الحُجريّة سنة 324 هـ/ 936م إلى محمد بن رائق والي واسط والبصرة برسالة يطالبه فيها بإرسال أموال ولايته، كما حمّله ابن رائق رسالة سِريّة إلى الخليفة الراضي يطلب فيها توليته إمرة الأمراء في الدولة العبّاسيّة (مسكويه 2003 ج5: 190؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 8).

انخراط فرقة الحجرية في اضطرابات الدولة وتنامي نفوذها

ابتدأت مسيرة الحُجريّة بالدولة العباسيّة بحالة الانضباط التام وعدم التدخل في شؤون الدولة مطلقًا، واقتصر دورها على تأدية مهامها الأساسيّة المتمثلة بحماية الخليفة ودار الخلافة، ولعل دورها في التصدي لتمرد الأمير عبد الله بن المعتز وإفشاله سنة 296هـ/ 908م (البستي 1987: 580؛ الصابئ، د.ت: 100، 256) المثال الأبرز على ذلك، إضافة إلى امتثالها لأمر الخليفة بتأدية ما أُلحق بها من مهام، وهو ما سبق عرضه، وشملت هذه المرحلة عهدي الخليفتين المعتضد والمكتفي، والنصف الأول من عهد المقتدر بالله، ولم يتخللها إلا ما قام به الحُجريّة من شغب سنة 303هـ/ 915م مطالبين بزيادة أرزاقهم (مسكويه 2003 ج5: 23).

غير أن ما شهده عهد الخليفة المقتدر بالله من عودة هيمنة الجيش وتدخل النساء في شؤون الدولة من جهة، وضعف الخليفة وإسرافه من جهة أخرى، أدى إلى اضطراب الدولة العباسيّة ودخولها في موجة جديدة من الانحطاط (الدوري 2011: 144؛ فوزي 2005: 157)، وهو ما اتضح منذ أواخر سنة 308هـ/ بداية 920م؛ إذ "بدأت الأحداث والفتن في دار مملكتهم، فأَزَالَتْ عن الجند والرعية هيبتهم، وأَخْلَتْ من الأموال خزانتهم" (الأصفهاني د.ت: 154. وانظر أيضًا: سبط ابن الجوزي 2013 ج16: 467)؛ ممّا أفسح المجال أمام الجيش بقيادة مؤنس الخادم للهيمنة على الدولة، الأمر الذي أدخله في صراع مع الخليفة ووزرائه (الدوري 2011: 154؛ فوزي 2005: 158)، وهو ما شكّل الأرضية التي دفعت بالحُجريّة إلى مسرح الأحداث، والانخراط في مسارات التدخل في شؤون الدولة، والصدام مع قِواها.

كانت سنة 312هـ/ 924م سنة مفصليّة في بدء تدخل الحُجريّة في أمور الدولة؛ إذ شهدت هجوم القرامطة على قافلة الحج واستباحتها، وعجزت القوات المرافقة لها عن مواجهتهم مما ألّب جميع قوى الدولة والمجتمع ضد الوزير ابن الفرات، وحملوه المسؤولية عن ذلك (مسكويه 2003 ج5: 67؛ الصابئ د.ت: 57؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج16: 508)، وكان من أبرز هذه القوى وأسرعها فعلًا الغلمان الحُجريّة، الذين بادروا إلى مراسلة المقتدر طالبين منه عزل

الوزير ابن الفرات، وهو ما عُدّ سابقة خطيرة لتدخلهم في شؤون الدولة للمرّة الأولى منذ تأسيس فرقتهم؛ ممّا دفع البعض إلى نصيحة الخليفة بعدم الاستجابة لمطالبهم خوفًا من اعتيادهم التدخل في شؤون الدولة، وهو ما قبله الخليفة (مسكويه 2003: 70/5؛ الصابئ د.ت: 59)، إلا أن الحجرية أصروا على طلبهم بصورة دفعت الخليفة إلى وعدهم بالانصياع إلى مطلبهم وتنفيذه فعلًا (الصابئ د.ت: 59–60)، ويبدو أن تدخل الحُجريّة يرجع إلى استشعارهم لأهميتهم العسكرية آنذاك، خاصة إثر اضطرار الدولة، للمرّة الأولى في عهد المقتدر، إلى الاعتماد عليهم لحماية الكوفة من أي هجوم قرمطي محتمل (مسكويه 2003: 68/5؛ سبط ابن الجوزي 2013: 508/16–509).

ويظهر أن استجابة المقتدر إلى مطالب الحُجريّة أبانت لهم عن قوتهم وأهمية موقفهم ومراعاة الخليفة لهم، الأمر الذي شجعهم على المضي قدمًا في التدخل بشؤون الدولة، وبدء تحالفهم مع القوى الأخرى لتحقيق مآربهم، فتحالف الحُجريّة مع فرق الجيش الأخرى وانضموا إليهم في الضغط على الخليفة لقتل الوزير المعزول ابن الفرات، ملوحين له بالخلع إن لم يستجب لمطالبهم (مسكويه 2003 ج5: 77؛ القرطبي د.ت: 105؛ الصابئ د.ت: 70–71؛ مجهول 1972 ج4–1: 226.)، وكان لمشاركة الحُجريّة وفعاليتهم أعظم الأثر في الضغط على الخليفة، حتى إنَّهم "حملوا السلاح" مهددين إياه علانيةً في حال عدم تلبية مطالبهم، "فهاب ذلك السلطانُ وخافَ الحُجريّةَ خوفًا شديدًا"، فأصدر أمره بقتل ابن الفرات عندها (ابن النجار 2004 ج19: /74–75 عن الصولي).

أسفرت أزمة ابن الفرات عن ظهور الحُجريّة وبقوة على مسرح الأحداث، وبروزهم كأحد القوى المؤثرة في الدولة، وبدء انخراطهم في التدخل بشؤونها، الأمر الذي بدأ رجالات الدولة وقواها بأخذه بعين الاعتبار، وهو ما يتضح منذ العام ذاته عندما عجز الوزير الخاقاني عن صرف مستحقات الجيش وموظفي الدولة، بسبب الضائقة المالية التي تمر بها، الأمر الذي دفع الفرسان والجند في الجيش إلى الشغب مطالبين بأرزاقهم (مسكويه 2003 ج5: 80؛ مجهول 1972ج4–1: 226؛ الهمذاني د.ت: 246)، إلا أن الوزير أعلن عجز الخزينة عن صرف أرزاقهم، مؤكدًا سعيه لتوفير أرزاق الحُجريّة وبقية موظفي دار الخلافة فحسب (مسكويه 2003 ج5: 80)، وهو ما يوضح المكانة التي أصبحت للحُجريّة، الأمر الذي كرّس من توجههم للتدخل في شؤون الدولة.

ولمّا هزم القرامطة الجيش العباسي بقيادة ابن أبي الساج سنة 315هـ/ 927م وباتت العاصمة بغداد تحت تهديدهم (الصولي 1999: 278؛ الأصفهاني د.ت: 156–157؛ الهمذاني د.ت: 253؛ ابن الأثير 2012 ج6: 711) ثارت موجة استياء عامة دفعت الجند إلى الشغب في بغداد، وحمّلوا الخليفة المقتدر المسؤولية عن حالة الضعف والتردي التي وصلتها الدولة بضعفه وإسرافه (سبط ابن الجوزي 2013: 529/16–530)، وكان الحُجريّة من المشاركين به، بل إنهم فاقوا فرق الجيش الأخرى في موقفهم وتصريحاتهم؛ إذ تجرأوا على الخليفة المقتدر وطالبوه علانية بالتنحي عن الخلافة ليفسح المجال أمام من هو أجدر منه، فـ "أغلظوا الخطاب للمقتدر، وقالوا له: تنحَ عن مكانك حتى يقعدَ مقعدك من عسى أن يسوسَ ويُدبّر" (الأصفهاني د.ت: 157)، ورغم أن هذا التحرك لم يسفر عن خلع المقتدر آنذاك؛ إذ انشغلت الدولة في مواجهة القرامطة، واشترك الحُجريّة في العمليات العسكرية ضدهم (التنوخي 1995 ج8: 181–182؛ مسكويه 2003 ج5: 100–101؛ الهمذاني د.ت: 254)، فإن نظرة الحُجريّة هذه هي التي دفعتهم إلى عدم التصدي لتحرك الجيش ضد المقتدر وخلعه سنة 317هـ/ 929م، بل وانساقوا معه.

انفجر الصراع بين الخليفة المقتدر وقائد الجيش مؤنس بصورة علنية في مطلع سنة 317هـ/ 929م، ورغم أن الأسباب الحقيقية كانت ما أشيع عن سعي المقتدر لعزل مؤنس عن قيادة الجيش (مسكويه 2003 ج5: 107؛ القرطبي

د.ت: 121؛ مجهول 1972ج4-1: 241؛ ابن الأثير 2012 ج6: 726) بسبب تعاظم نفوذه وتدخله في شؤون الدولة (الدوري 2011: 154؛ الكبيسي 1974: 322)، فإن مؤنسًا شرّع تحركه ضد الخليفة بالسعي إلى انقاذ الدولة فطالب الخليفة بوقف إسرافه ومنع تدخل الحريم في شؤونها (الأصفهاني د.ت: 158؛ مسكويه 2003 ج5: 108؛ مجهول 1972 ج4-1: 242؛ ابن الأثير 2012 ج6: 736؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج: 545)، وهو ما رفضه الخليفة (الأصفهاني د.ت: 158) مرتكزًا في رفضه على ما حشده في دار الخلافة من الرجالة المصافيّة والغلمان الحُجريّة، معتقدًا قيامهم بتأدية مهمتهم الأساسية: حماية الخليفة ودار الخلافة، غير أن المصافيّة والحُجريّة انحازوا إلى مؤنس وبقية فرق الجيش، وأخلوا دار الخلافة من أية قوة عسكرية تحميها، تاركين الخليفة تحت رحمة الجيش الذي بدأ بالمطالبة بخلعه عن الخلافة (مسكويه 2003 ج5: 108؛ الهمذاني د.ت: 259؛ ابن الأثير 2012 ج6: 736؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج16: 545)، ويرجع انحياز الحُجريّة إلى مؤنس وانسياقهم مع التوجه لخلع المقتدر تأملهم إنقاذ الدولة من حالة التردي والضعف التي وصلتها، باعتبار المقتدر المسؤول عن ذلك، وهو ما كان مطلبهم منذ سنة 315هـ/ 927 (الأصفهاني د.ت: 157).

وجد المقتدر نفسه وحيدًا أمام الجيش، ولم تسعفه محاولاته في التهدئة والتودد إلى قادة الانقلاب؛ إذ أقدموا على خلعه وتنصيب أخيه القاهر خليفة جديدًا يوم السبت 15 محرم 317هـ/ 28 شباط 929م (مسكويه 2003 ج5: 108؛ الهمذاني د.ت: 259-261؛ ابن الجوزي 1992 ج13: 279-280؛ ابن الأثير 2012 ج6: 737؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج16: 545-547)، وبدا وكأن الانقلاب نجح تمامًا، ولعل الفضل في ذلك يعود إلى مشاركة الحُجريّة والمصافيّة فيه، غير أن موقفهما تغير تمامًا في اليوم الثاني 16 محرم/ 1 آذار؛ إذ ابتدأ القاهر فيه بتعييناته الإدارية، التي كان من ضمنها إضافة منصب الحجابة إلى نازوك صاحب الشرطة وأحد قادة الانقلاب، الذي بادر إلى إحلال جنوده في دار الخلافة وأمر بإخراج المصافيّة منها، وبمنع الحُجريّة من دخولها (مسكويه 2003 ج5: 111؛ مجهول 1972ج4-1: 245؛ الهمذاني د.ت: 261؛ ابن الأثير 2012 ج6: 738؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج16: 548)، "فاضطربت الحجرية من ذلك وتكلموا، وصار ذلك سببًا لردّ المقتدر إلى الخلافة" (مسكويه 2003 ج5: 111).

كان قرار نازوك بمنع الحُجريّة دخول دار الخلافة صادمًا لهم؛ إذ استشعروا به اقصاءً لهم وتهديدًا لوجودهم ومكاسبهم، ومكانتهم التي بدأوا يتبؤونها في الدولة، في الوقت الذي كانوا يتوقون فيه للحفاظ على مركزهم ومكتسباتهم والزيادة عليها، مكافأة لدورهم في نجاح الانقلاب بعد انحيازهم إليه وتركهم الخليفة المقتدر دون حماية؛ ممّا مكّن الجيش من خلعه ومبايعة القاهر. وانطلاقًا من هذه الرؤية تولى الحُجريّة زمام المبادرة وشرعوا في الإعداد لانقلاب مضاد ضد القاهر ونازوك، وإعادة المقتدر للخلافة، لا حبًّا به أو ولاءً له وانما للحفاظ على مراكزهم ومصالحهم الخاصة التي باتت مهددة بجدية، واتجهوا للتحالف مع الرجالة المصافيّة والتنسيق معهم لتهديد قرار نازوك لهم أيضًا (الكبيسي 1974: 295). وتُظهر الأحداث اللاحقة أن الاتفاق تم بينهما على شغب المصافيّة للمطالبة بمال "البيعة ورزق سنة" (مسكويه 2003 ج5: 111؛ ابن الأثير 2012 ج6: 738؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج16: 548)، مستغلين العجز المالي المستفحل الذي تمر به الدولة (انظر في ذلك: الدوري 2011: 161 وما بعدها) للدفع لرفض طلبهم، وهو ما أعلنه نازوك فعلًا، للبدء بالانقلاب المضاد (سبط ابن الجوزي 2013 ج16: 549)، على أن تنقسم الأدوار العسكرية بينهما على النحو التالي: يبادر المصافيّة إلى مهاجمة نازوك ورجاله، وتصفيته، ثم المبادرة إلى إخراج المقتدر من معتقله والمناداة بعودته إلى الخلافة (مسكويه 2003 ج5: 111-113؛ ابن الأثير 2012 ج6: 738-739؛ سبط ابن

الجوزي 2013 ج16: 548–550)، في الوقت الذي يتولى به الحُجريّة مهاجمة الخليفة القاهر وخلعه واعتقاله، لوضع فرق الجيش تحت الأمر الواقع، والقبول بعودة المقتدر للخلافة، وهو ما تم فعلًا يوم الإثنين 17 محرم/2 آذار، أي بعد يومين فحسب من خلع المقتدر (مسكويه 2003 ج5: 112–113؛ ابن الأثير 2021 ج6: 739–740؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج16: 548–550)؛ إذا كانت خطة الحجرية قائمة على المباغتة وسرعة التنفيذ، فأعادت المقتدر للخلافة ووضعت فرق الجيش وقائده مؤنس أمام الأمر الواقع، وهو ما دفع مؤنسًا لإطلاق الإشاعة أنه واضع الخطة التي نفذها الحُجريّة والمصافيّة، وأن إعادة المقتدر تمت برغبته (ابن الأثير 2012 ج6: 741؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج16: 551)؛ ممّا ينبئ عن الدهشة والصدمة التي طالته بفشل انقلابه.

أبان الانقلاب المضاد الذي قادته الحُجريّة حرصها على الحفاظ على مكانتها ومصالحها ومكتسباتها، وسرعة تحركها عند تعرضها للتهديد، وتنحت حجة إصلاح الدولة واستعادة قوتها وهيبتها التي نادت بها سنة 315هـ/ 927م، ليغدو تحركها وانخراطها في اضطرابات الدولة، وتحديد طبيعة علاقاتها مع قواها واستمراريتها مرهونًا بمصالحها البحتة فحسب لا مصالح الدولة وهيبة مؤسساتها، وهو ما حدد مسارات تحركاتها ومواقفها المستقبلية، خاصة أنها وضعت نفسها وبقوة كأحد القوى الرئيسة في الدولة، وفرضت على قواها أخذ موقفها ومصالحها ومكانتها بعين الاعتبار، عبر تأكيدها عدم تهاونها عند المساس بها، وهو ما دفعها نهاية سنة 317هـ/ 929م إلى مهاجمة الوزير ابن مقلة وإهانته علانية (الأصفهاني د.ت: 159؛ الهمذاني د.ت: 264) لاستشعارها عدم أخذه مصالحها ومكانتها بعين الاعتبار من جهة، ولتؤكد لقوى الدولة عدم توانيها عن التحرك ضد خصومها من جهة أخرى، ولعلها كانت أيضًا رسالة إلى حلفائها السابقين الرجّالة المصافيّة الذين باتوا يهددون مصالحها بجدية، وباتت المصادمة بينهما وشيكة الوقوع؛ إذ دأب الرجّالة المصافيّة على ادعاء الفضل في الانقلاب المضاد الذي أعاد المقتدر للخلافة، وشرعوا في الاستحواذ على دار الخلافة فـ "ضربوا خيامًا حوالي الدار"، وطالبوا علانية بإقصاء الحُجريّة وإخراجهم منها، "وقالوا: نحن أولى من الغلمان [الحُجريّة] بحفظ الخليفة وقصره"، وبدأوا بزيادة أعدادهم فـ "انضوى إليهم من لم يكن منهم وزادت عدتهم على عشرين ألفًا" (القرطبي د.ت: 128) استعدادًا لمواجهة الحُجريّة لإقصائهم والتخلص منهم.

كان الحُجريّة يرصدون خطوات المصافيّة وتصريحاتهم، ويستعدون بدورهم للتصدي لهم والحفاظ على تواجدهم في دار الخلافة، غير أنهم، على ما أظهرت تطورات الاحداث لاحقًا، آثروا التريث حتى يبلغ المصافيُة بأفعالهم وتعدياتهم درجة الإدانة والاستنكار من قوى الدولة والمجتمع، وتتولد الرغبة لديها للتخلص من المصافيَّة والقضاء عليها، وفي الوقت ذاته نأى الحُجريّة بأنفسهم عن التمادي والتعدي الذي تنتهجه المصافية، حتى تحافظ على صورتها لتتمكن من تحصين مواقعها وعقد التحالف مع القوى الرئيسة المتضررة من المصافيّة، وخاصة العسكرية منها، ليتم الانفراد بالمصافيّة والتخلص منها وبمباركة من الدولة ذاتها، وفي غضون عام كامل (محرم 317– محرم 318هـ/ شباط 929– شباط 930م) كان المصافيُة يمعنون في التعدي والاستهانة بالدولة ومؤسساتها وجميع قواها، فـ "امتدت مطالبهم، وكثر شغبهم، وزاد تعديهم" على الدولة والمواطنين على حد سواء (مسكويه 2003 ج5: 115) إذ "تدلل قوادهم على الخليفة وعلى الوزير، حتى لا يقدر [أحدهما] أن يحتجب عن واحد منهم في أي وقت جاء من ليل أو نهار، ولا يرد عن أحد [منهم] حاجة كائنًا ما كانت" (القرطبي د.ت: 128)، ولم يكتفوا بزيادة أرزاقهم وامتيازاتهم المالية (القرطبي د.ت: 128) بل "أدخلوا في الأرزاق أولادهم وأهليهم ومعارفهم، وأثبتوا أسمائهم" في السجلات الرسمية؛ ممّا زاد من الأعباء المالية على الدولة، التي تعاني عجزًا مزمنًا، منعها من صرف أرزاق فرق الجيش الأخرى (ابن الأثير 2012 ج6: 749).

كما "تحكموا على القضاة، وطالبوهم بحل الحباسات وإخراج الوقوف من أيديهم، واكتنفوا الجُناة، وعطّلوا الأحكام، واستطالوا على المسلمين" (القرطبي د.ت: 128)، وهو ما أدى جميعه إلى استثارة عداء الخليفة ووزيره وصاحب الشرطة (القرطبي د.ت: 129) وفرق الجيش وخاصة الفرسان، والعامة في بغداد (الأصفهاني د.ت: 160؛ القرطبي د.ت: 129) وتاق الجميع إلى التخلص من المصافيّة، وعندها وضعت خطة تصفيتها والقضاء عليها، ولعلها كانت من وضع الوزير، وبموافقة الخليفة الضمنيّة (القرطبي د.ت: 129؛ الكبيسي 1974: 298)، بحيث يتم استدراج المصافيّة للاصطدام مع الفرسان، الذين اعتادوا الشغب للمطالبة بأرزاقهم، ليعمَدَ الحُجريّة إلى التحالف مع الفرسان لإخراج المصافيّة من دار الخلافة وما حولها، ويتولى صاحب الشرطة بالتعاون معهما وبمؤازرة العامة مهاجمتهم في مساكنهم في بغداد، وكانت ساعة البدء بتنفيذ الخطة: شغب الفرسان مطلع سنة 318هـ/ 930م للمطالبة بأرزاقهم، غير أنهم لم يتلقوا إلا وعد الخليفة بصرفها في الشهر التالي، في حين بادرت الدولة إلى صرف أرزاق الرجالة المصافيّة مباشرة عند شغبها (مسكويه 2003 ج5: 115)، وهو ما أثار حفيظة الفرسان، فعاودوا المطالبة بأرزاقهم "فقيل لهم: إن بيت المال فارغ، وقد انصرفت الأموال إلى الرجّالة" وعندها اتجه الفرسان لمواجهة الرجَالة (ابن الأثير 2012 ج6: 749) وعرضوا على الحُجريّة التحالف معهم (القرطبي د.ت: 128)، وهو ما كان الحُجريّة ينتظرونه، فتجمعوا في دار الخلافة "على مواطأة من الفرسان لهم"، وشرعوا يوم الأربعاء 22 محرم 318هـ/ 24 شباط 930م في مهاجمة الرجَالة المصافيَة حتى اخرجوهم منها (الأصفهاني د.ت: 160؛ القرطبي د.ت: 129)، ليطبق عليهم الفرسان عند خروجهم وانكبّوا "عليهم بالقتل والجرح والغرق حتى أتوا على أكثرهم" (الأصفهاني د.ت: 160)، ثم تولّى صاحب الشرطة محمد بن ياقوت بمؤازرة الحُجريّة، والفرسان والعامة، القضاء عليهم في أحياء بغداد (الأصفهاني د.ت: 160؛ القرطبي د.ت: 129؛ مسكويه 2003 ج5: 115–116؛ ابن الأثير 2012 ج6: 750). وبذلك تخلصت الحُجريّة من خطر المصافية وتهديدهم لمكتسباتها، دون أن تظهر بمظهر المعادي للدولة، وأضحت القوّة المنفردة بدار الخلافة، ولو إلى حين.

إذ استشعر مؤنس الخادم خطر انفراد الحُجريّة بدار الخلافة من جهة، واستقلالية قيادتهم عنه من جهة أخرى، فخشي أن تحتمي بهم الخلافة منه كما احتمت بهم من الرجالة المصافيّة، خاصة أنه اختبر قوتهم وانضباطهم، وإفشالهم انقلابه ضد المقتدر سنة 317هـ/ 929م، في الوقت الذي تتجه علاقته للتأزم التدريجي مع الخليفة، فعمد إلى إحكام قبضته على دار الخلافة، ومنع الخليفة من استغلال الحُجريّة ضده، فألحق الحُجريّة بقيادته، وأشرك فرقة الساجيّة معها بدار الخلافة (القرطبي د.ت: 142)، وهي الفرقة العسكرية التي تنسب إلى يوسف بن ابي الساج قائد الجيش العباسي أمام القرامطة سنة 315هـ/ 927م، والتي ألحقها مؤنس بنفسه مباشرة بعد مقتله (فوزي 2005: ص13؛ الكبيسي 1974: 280)، وعُرف عنهم ولاءهم لمؤنس (سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 13) وتبعيتهم المباشرة له (القرطبي د.ت: 142)، في سعي منه إلى جعلهم قوة مكافئة للحُجريّة في دار الخلافة، ولإحكام قبضته عليها.

كانت إجراءات مؤنس هذه ضمن استعداداته للمواجهة مع الخليفة المقتدر، الذي بدأت علاقتهما تزداد تأزمًا، وصولًا إلى الصراع العلني سنة 320هـ/ 932م؛ حيث اتخذ مؤنس مدينة الموصل مقرًا له وبدأ أنصاره بالتوافد إليه (القرطبي د.ت: 142؛ مسكويه 2003 ج5: 132؛ ابن الأثير 2012 ج6: 766)، وفي الوقت ذاته بدأ الخليفة المقتدر الاستعداد بدوره، وكانت الحُجريّة القوة العسكرية الأساسيّة التي اعتمد عليها، فقام بـ "جمع الرجال والغلمان الحُجريّة" في دار الخلافة (مسكويه 2003 ج5: 126)، واتفق معهم على الإيقاع بمؤنس (سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 12)، وعمد إلى فصل قيادتهم، والساجيّة معهم، عن مؤنس وألحقهم به شخصيًّا، ووعدهم "بأن يصلوا إليه كلما جلس للسلام" لتأكيد

مكانتهم لديه، واعتماده عليهم؛ مما زاد من تعقيد الأزمة مع مؤنس (القرطبي د.ت: 142)، واتجهت نحو الحسم العسكري، فزحف مؤنس بأنصاره من الموصل باتجاه بغداد، وهم يبيتون النية لقتال الخليفة (ابن الأثير 2012 ج6: 769)، الذي بادر إلى توجيه قواته، ومن ضمنها قائده محمد بن ياقوت "ومعه الغلمان الحُجريّة"، لمواجهة مؤنس ووقف تقدمه نحو العاصمة، وبدا الخليفة متماسكًا وعاقدًا العزم على المواجهة، غير أن نكوص قواته، بما فيها الحُجريّة، عن مواجهة مؤنس وانسحابها إلى بغداد (مسكويه 2003: 133/5؛ ابن الأثير 2012 ج6: 769؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 25)، أثار فزعه ودفعه إلى التفكير بمغادرة بغداد والالتجاء إلى مدينة واسط لتجميع قواته لمواجهة مؤنس (مسكويه 2003 ج5: 133–134؛ مجهول 1972ج4–1: 255؛ الهمذاني د.ت: 272؛ ابن الأثير 2012 ج6: 770)، حتى إنَّه ابتدأ بالاستعداد فعلًا "لينحدر وأولاده وحُرمه وأمه مع الحُجريّة" إليها (سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 26)، إلا أنه أُجْبِر على مواجهة مؤنس في بغداد تحت ضغط أنصاره (القرطبي د.ت: 149؛ ابن الأثير 2012 ج6: 770)، فعمد إلى تأكيد مناصرة الحُجريّة له واعتماده عليهم في المواجهة مع مؤنس، فخرج "وحوله جميع الحُجريّة رجّالة بالسلاح" (مسكويه 2003 ج5: 134؛ مجهول 1972ج4–1: 255). ولمّا بدء القتال "قدّم الغلمان والحُجريّة، ....، بين يده يقاتلون" (سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 26)، غير أن أنصار الخليفة هُزموا أمام قوات مؤنس، وانسحبوا من ميدان المعركة، "وكان أول من انهزم من أصحابه: الحُجريَة ثم سائر الناس" (القرطبي د.ت: 151)، وأسْلموا الخليفة لأنصار مؤنس الذين أقدموا على قتله (مسكويه 2003 ج5: 134–135؛ ابن الأثير 2012 ج6: 770؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 26–27) ومبايعة أخيه القاهر (320–322هـ/ 932–934).

أظهرت الأحداث أهمية موقف الحُجريّة في حسم الصراع بين الخليفة المقتدر وقائد الجيش مؤنس؛ إذ كان انحيازهم الظاهري للمقتدر دافعًا له لتصلّب موقفه أمام مؤنس، اعتقادًا منه بمناصرة الحُجريّة له التزامًا منهم بمهامهم الأساسية بحماية الخليفة ودار الخلافة والدفاع عنهما، غير أن تخاذل الحُجريّة عن مواجهة مؤنس منذ مرحلة تقدمه وزحفه نحو بغداد، وانسحابهم من ميدان المعركة كان عاملًا أساسيًا في نجاح انقلاب مؤنس الثاني الذي انتهى هذه المرة بقتل الخليفة ومبايعة أخيه القاهر، وهو ما يشي بانحياز الحُجريّة الضمني لمؤنس أمام الخليفة المقتدر، ويبدو أنهم كانوا يتأملون بخلعه ومبايعة خليفة جديد إصلاح أحوال الدولة والخلافة، وخاصة المالية والأمنية، التي استفحلت سوءًا بعد عودة المقتدر للخلافة بعد انقلاب 317هـ/ 929م (الأصفهاني د.ت: 159 وما بعدها)؛ ممّا أضرّ بمصالحهم وامتيازاتهم، أسوة ببقية فرق الجيش الأخرى، وهو ما دفعهم إلى الشغب مطالبين بها في أثناء استفحال الأزمة مع مؤنس (القرطبي د.ت: 149)؛ ممّا يُظهر أن قناعتهم السابقة بضرورة تنحي المقتدر لإصلاح الدولة (الأصفهاني د.ت: 157) لا تزال فاعلة في أنفسهم، مشاطرين بذلك قناعة بقية فرق الجيش الأخرى، الذين طالبوا بمبايعة خليفة لا أُمّ له، خشية من تكرار تجربة المقتدر التي برموا منها؛ ممّا رجح كفّة القاهر بين المرشحين من الأمراء العبّاسيين لتولي الخلافة (القرطبي د.ت: 152؛ مسكويه 2003 ج5: 138).

هيمنة الحُجريّة على الدولة

مَثّلَ عهد الخليفة القاهر بداية مسيرة الحُجريّة نحو الهيمنة على الدولة، وكانت أرضيّة هذه المسيرة الصراع الذي نشب بين القاهر من جهة وقائد الجيش مؤنس ورجاله من جهة أخرى؛ إذ سعى كل منهما إلى التخلص من الآخر للانفراد بالهيمنة على الدولة (مسكويه 2003 ج5: 148–149؛ ابن العمراني 1999: 161)، وشرع القاهر في استقطاب كل من الحُجريّة والسّاجيّة إلى صفه، إدراكًا منه بأهمية موقفهما وفاعلية دورهما في حسمه للصراع الدائر مع

مؤنس؛ إذ أثبتت أحداث السنوات الأخيرة من عهد المقتدر أهمية موقف الحُجريّة في ترجيح كفه الجانب الذي ينحازون إليه، إضافة إلى قدرتهم ضمان أمن الخليفة القاهر ودار الخلافة وحمايتهما من مؤنس ورجاله عند تصاعد الأحداث. في حين أن استمالته للساجيّة يحرم مؤنس وغلامه يلبق من حليف رئيس؛ إذ كان "أكثر اعتمادهما على الساجيّة" (مسكويه 2003 ج5: 149؛ ابن الأثير 2012 ج6: 779)، و"كانوا عدّة مؤنس وعضده" أمام خصومه (ابن الأثير 2021 ج6: 785)، وهو ما يضمن للقاهر إضعاف مؤنس من جهة، والاعتضاد بالساجيّة ضده من جهة أخرى.

وفي الوقت ذاته كان الحُجريّة والساجيّة يستشعرون تهديد مؤنس ورجاله لمصالحهم وامتيازاتهم، ويتأهبون للتحرك والصدام للحفاظ عليها؛ فالحُجريّة خسروا موقعهم كحرس وحُماة للخليفة ودار الخلافة؛ إذ قام علي بن يلبق بـ "إبعادهم عن الدار، وأقام بها أصحابه، فهم حنقون عليه" ومتهيئون للتحرك ضده، وضد مؤنس من خلفه (ابن الأثير 2012 ج6: 785). أمّا الساجيّة فقد كانوا حنقين على مؤنس وغلامه يلبق لعدم إيفائهما بوعدهما لهم في أثناء صراعهما مع المقتدر "أن يجعَلاهم برسم الحُجريّة" في صرف أرزاقهم كل خمسين يومًا (مسكويه 2003 ج5: 149؛ مجهول 2007: 294؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 41)، ويضاف إلى هذا كله ما استشعره قادة الحُجريّة والساجيّة من سعي رجال مؤنس إلى تهميشهم وإقصائهم عن مراتبهم العليا (مسكويه 2003 ج5: 149؛ ابن الأثير 2012 ج6: 779)، فابتدأ القاهر بمراسلة الساجيّة واعدًا إياهم "أن ينقلهم إلى رسم الحُجريّة، ...، وأن يُلحقهم في النزل والعلوفة" بهم أيضًا (مسكويه 2003 ج5: 149؛ مجهول 2007: 294؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 41)، أمّا الحُجريّة فيبدو أنه ضمن لهم إعادتهم إلى مواقعهم السابقة في دار الخلافة (ابن الأثير 2012 ج6: 785)، ودّعم القاهر عروضه هذه لقادة الحُجريّة والساجيّة بتوليتهم المناصب العليا في الدولة، وهو ما تلقوه بالقبول، وبذلك استمال القاهر الحُجريّة والساجيّة إلى صفه، وضمن "مواطأتهم على مؤنس ويلبق وابنه" (ابن الأثير 2012 ج6: 782-783)؛ مما أسهم بتقوية موقفه أمامهم.

تسربت أنباء تحالفات القاهر مع الحُجريّة والساجيّة إلى مؤنس ورجالاته "فاتفقوا على أن يقبضوا على جماعة من قواد الساجيّة والحُجريّة، فلم يُقدموا عليهم خوف الفتنة" (ابن الأثير 2012 ج6: 785)؛ ممّا دفعهم إلى التعجل بتنفيذ انقلابهم المزمع على القاهر، غير أن مؤنس نصحهم بالتريث في التنفيذ حتى يحصروا أنصار القاهر، فقال لهم: "فتشوا لتعرفوا من واطأه من القواد ومن الساجيّة والحُجريّة، ثم اعملوا على ذلك" (ابن الأثير 2012 ج6: 780)، إلا أن رجاله اعتقدوا إحكام قبضتهم على القاهر، وآثروا سرعة التحرك لوضع جميع القوى أمام الأمر الواقع، فأجابوه قائلين:" الحجبة إلينا، والدار في أيدينا، وما نحتاج أن نستعين بأحد في القبض عليه لأنه بمنزلة طائر في قفص" (مسكويه 2003 ج5: 150؛ مجهول 2007: 295؛ ابن الأثير 2012 ج6: 780)، وسارعوا إلى وضع مخططهم موضع التنفيذ، ليبادر القاهر وقد بلغته الأنباء إلى تنفيذ انقلابه المضاد ضدهم، "فراسل الحُجريّة وفرّقهم في الدهاليز" (سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 41)، و"حضر الساجيّة كلهم بالسلاح" (مسكويه 2003 ج5: 151)، وباشروا في مواجهة رجال مؤنس، التي انتهت باعتقال مؤنس ويلبق وابنه علي وقتلهم، وتتبع رجالاتهم واعتقالهم سنة 321هـ/ 933م (مسكويه 2003 ج5: 151-153؛ ابن الأثير 2012 ج6: 780-782، 786-787؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 41-43)، وبهذا خرج القاهر منتصرًا في مواجهته مع مؤنس ورجاله، فتخلص من حَجرهم عليه وتهديدهم له واستطاع الانفراد بالسلطة في الدولة، وتتبع معارضيه بالاعتقال والتصفية، وعيّن من اعتقد ولائهم في مناصب الدولة، "واستقامت الأمور للقاهر، وعظمت هيبته" (سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 43).

كان الفضل في ما حققه القاهر انحيازُ الحُجريّة والساجيّة إلى صفه، وقيامهم بمواجهة مؤنس ورجاله واعتقالهم،

غير أن العلاقة بينهم وبين القاهر سرعان ما بدأت بالتوتر؛ إذ خشي القاهر، على ما تُظهره الأحداث، من بدء تغوّل الحُجريّة والساجيّة على سلطته، خاصة أنهما أصبحا القوة العسكرية الأقوى في الجيش والدولة (الخطبي 2006: 228-229)، وكان المؤشر الأول لذلك بُعيد انقلابه المضاد مباشرة؛ إذا اعترضوا على تعيينه محمد بن ياقوت حاجبًا؛ ممّا اضطره للهروب، وهو ما ساء القاهر وتخوّف منه (مسكويه 2003 ج5: 151؛ الهمذاني د.ت: 280)؛ ممّا دفعه إلى البدء بالسعي إلى تحجيمهم فتملص من الإيفاء بوعوده لهم (ابن الأثير 2012 ج6: 788)، و"أقبل ينقص الساجيّة والحُجريّة على ممر الأيام، ولا يقضي لأكابرهم حاجة، ويُلزمهم النّوبة في داره، ويُؤخر أعطياتهم، ويُغلظ لمن يخاطبه منهم في أمر ويحرمه. فأقبل بعضهم يُنذر بعضًا، ويتشاكون بينهم" (ابن الأثير 2012 ج7: 18)، ثم عمد إلى التشهير بقادتهم، فـ "صار يذمهم في مجلسه، ويُظهر كراهتهم، حتى تبينوا ذلك في وجهه وحركاته معهم" (ابن الأثير 2012: ج7: 19).

لم يُبدِ الحُجريّة والساجيّة، حتى هذه المرحلة، أية ردة فعل خطيرة ضد القاهر وسياسته ضدهما، فاعتقدها القاهر إشارة ضعف وتخاذل عن مواجهته، فمضى يصعّد من خطواته ضدهما مبيّتًا النيّة على القضاء عليهما والتخلص منهما نهائيًا (الخطبي 2006: 228-229)، فعمد لتحقيق بغيته هذه إلى إيقاع الفرقة بينهما ودفعهما للاقتتال بهدف "أن يقتل بعضهم ببعض"، إلا أن الحُجريّة والساجيّة تفطنوا لمرماه فتكاتفوا "وصارت كلمتهم واحدة، وتحالفوا على ذلك" (مجهول 1972 ج1-4: 275)، غير أن القاهر مضى في التصعيد ضدهما وبدأ بحشد المناصرين والجنود لـ "يقوى بهم على القبض على مقدمي الحُجريّة والساجيّة"، وراجت الإشاعات في بغداد أنه بدأ بإعداد المعتقلات فعلًا ليودع بها "مقدمي الساجيّة والحُجريّة، فازداد نفورهم منه وخوفهم" (ابن الأثير 2012 ج7: 19)، وهو ما دأب الوزير المعزول ابن مقلة على تغذيته وتحريضهم عليه (مسكويه 2003 ج5: 163؛ ابن الأثير 2012 ج7: 716؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 60)، لتيقنه أنهم القوة الحامية للقاهر من جهة، والوحيدة القادرة على خلعه من جهة أخرى.

دفعت الأحداث المتسارعة الحُجريّة والساجيّة للتأهب للتحرك ضد القاهر، وغذّت الإشاعات مخاوفهم منه، التي كان أخرها ما انتشر في بغداد "أن القاهر يريد أن يقتل سيما المناخلي، وهو رئيس قواد الساجيّة" (سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 61)، الأمر الذي أثار الحُجريّة والساجيّة معًا، بعد أن أيقنوا بالخطر الحقيقي على كليهما، وعدّوه مؤشرًا خطيرًا على انتقال القاهر في مخططه تجاههم إلى مستوى التنفيذ، ولهذا لم تعد مسألة الخلاف معه مصالحهم وامتيازاتهم المهدورة، بنظرهم، فحسب، بل غدا وجودهم مهددًا بجدية، "فاجتمع قواد الساجيّة مع قواد الحُجريّة وتحالفوا أن تكون كلمتهم واحدة، ثم استحلفوا باقي الحُجريّة والساجيّة" على ذلك (مسكويه 2003 ج5: 163-164)، واتفقوا على مهاجمة دار الخلافة وخلع القاهر قبل أن يتسنى له الوقت لجمع من عسى أن يؤيده لمناصرته والبدء بتنفيذ مخططاته ضدهم (مسكويه 2003 ج5: 164؛ ابن الأثير 2012 ج7: 18؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 61)، فباشروا بالزحف على دار الخلافة بقيادة سيما المناخلي، ونفذت العملية العسكرية بتناغم ومشاركة تامة بين الحُجريّة والساجيّة؛ إذ "رتّب سيما على كل باب من أبوابها غلامًا من الساجيّة وغلامًا من الحُجريّة، ومعهما قطعة وافرة منهما، فلما أحكم أَمْرَ الأبواب كلها، ...، أَمَرَ بالهجوم فهجموا كلهم من جميع الأبواب في وقت واحد"، فتمكنوا من اقتحامها دون مقاومة، وأحكموا سيطرتهم عليها، واعتقلوا القاهر فخلعوه عن الخلافة وأودعوه السجن تحت حراستهما معًا في 6 جمادى الآخرة 322هـ/ 24 ايار 934م (مسكويه 2003 ج5: 165؛ مجهول 1972 ج4-1: 276؛ الهمذاني د.ت: 283؛ ابن الأثير 2012 ج7: 18؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 61).

أسفر انقلاب الحُجريّة والساجيّة على الخليفة القاهر عن بدء بسط هيمنتهما على الدولة والخلافة، وهو ما اتضح باحتكارهم اختيار الراضي بن المقتدر خليفة جديدًا (322-329هـ/934-940م)؛ إذ أخرجه الحُجريّة والساجيّة من حبس القاهر "وأجلسوه على السرير، وبايع له قواد الساجيّة والحُجريّة" (مسكويه 2003: 166/5) "مُختارين له مُجتمعين عليه" (الصولي 1979: 1)، ثم تتابع قادة الجيش ورجالات الدولة وعامة الناس على بيعته (ابن الأثير 2012 ج7: 20). وسعى الحُجريّة والساجيّة، تحسبًا من انقلاب الراضي عليهم مستقبلًا أسوة بعمه القاهر، إلى غلِّ يديه وضمان عدم تحركه ضدهم، لتكريس امتيازاتهم والحفاظ على مكتسباتهم وتثبيت هيمنتهم على الدولة في عهده، إلى بث الخوف منهم في قلبه وتأكيد مهابتهم في صدره، فعمدوا إلى الخليفة المعزل القاهر بالله لجعله عبرة للراضي، فقاموا بإذلاله وتعذيبه (الخطبي 2006: 229) وسَملوا عينيه (مسكويه 2003 ج5: 167؛ الهمذاني د.ت: 284؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 62)، فكان أول من سُمِل من الخلفاء (مجهول 1972 ج4-1: 277؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 63)، وأبقوه حيًا يتجرّع مرارة الخلع والعمى والفاقة والإذلال (مجهول 1972ج4-1: 277؛ ابن الجوزي 1992 ج13: 335؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 66)، حتى قال الخطبي المعاصر له (ت 350هـ/961م): "ولا نعلم أحدًا من الخلفاء قبله جرى عليه مثل الذي جرى على القاهر، ولا اسْتُحِلَّ منه مثل الذي رُكِبَ منه" (الخطبي 2006: 229). وهوما بث الفزع في قلب الراضي فعلًا وكبّله عن أخذ المبادرة في خلافته، حتى إنَّ رجال دولته أخذوا عليه "أنه كان شديد الجُبن" (الصولي 1979: 43)، الذي كان مرده دون شك خوفه من المصير إلى ما آل إليه القاهر، وهو ما غذّاه ما كان يبلغه من مؤامرات ومخططات لخلعه، ومنذ السنة الأولى لاعتلائه الخلافة (الصولي 1979: 71، 82؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 95، 97)، شارك في بعضها بعض منتسبي الحُجريّة (الصولي 1979: 64، 67).

فرض الحُجريّة والساجيّة هيمنتهما الثنائية على الدولة في مطلع عهد الراضي، مُدلين بدورهم في مبايعته بالخلافة، وباتوا القوة المتحكمة بالخليفة وبقية مناصب الدولة، وتسارعون لتسخير إمكاناتها لمصالحهم الخاصة، دون الاكتراث لمصالحها أو القيام بواجباتهم تجاهها، ولعل مقارنة الراضي بينهم وبين أمير الأمراء بجكم التركي (قتل 329هـ/ 941م) ما يوضح مدى هيمنتهم وتجاوزاتهم على الخليفة والدولة والرعيّة؛ إذ قال: "سُلّمتُ إلى ساجيّة وحُجريّة يَتَسَحّبون عليّ ويجلسون[ـني] في اليوم مرّات، ويقصدونني ليلًا"، ولو بلغهم "أن على فرسخ منهم فرسانًا قد أخذوا الأموال واجتاحوا الناس فقيل لهم: أُخرجوا إليهم؛ لطلبوا المال وطالبوا بالاستحقاق، وربما أخذوه ولم يَبرحوا. ويتعدى الواحد منهم أو من أصحابهم على بعض الرعية، بل على أسبابي، وأَمُرُ فيه بأَمْرٍ فلا يُمْتثل ولا يُنفذ ولا يُستعمل، وأكثر ما فيه أن يسألني فيه كلب من كلابهم فلا أَملك ردّه، وإن رددتُه غضبوا وتجمعوا وتكلموا، فلما جاء هذا الغلام [بجكم] جاء من لا يقول لي صنعتُك أو أجلستُك كما كانوا يقولون" (الصولي 1979: 41)، وهو ما دفعه للشكوى منهم قائلًا: "ما حيلتي في جند مُستحثين، قد ملكوا الأمر دوني، وعَوَزُ مالٍ وانخراقُ هيبة، إلى الله أشتكي وبه أستنصر" (الصولي 1979: 69).

كانت هيمنة الحُجريّة والساجيّة الثنائية على الدولة واضحة للعيان منذ أول يوم لخلافة الراضي؛ ممّا دفع الطامحين بتولي المناصب الكبرى إلى طلبها من سيما المناخلي، الذي اتفق الحُجريّة والساجيّة على توليه قيادة الفرقتين (سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 61)؛ إذ راسل ابن مقلة سيما المناخلي يطلب توليه الوزارة، واعدًا اياه بالمال مقابل دعمه، فما كان منه إلا أن قَبِلَ عرض ابن مقلة (الصولي 1979: 4)، وألزم الخليفة الراضي بتوليته الوزارة فعلًا (مسكويه 2003 ج5: 167؛ ابن الأثير 2012 ج7: 20)، وحذا محمد بن ياقوت حذوه عندما راسل سيما يطلب منه تعيينه حاجبًا للخليفة، وهو ما وافق عليه سيما وطلب من الراضي تعيينه (الهمذاني د.ت: 286)، غير أن الراضي، على ما

يبدو، أبدى بعض التردد إذ كان الوزير ابن مقلة قد استدعى محمد بن رائق ليوليه الحجابة (مسكويه 2003 ج5: 168؛ الهمذاني د.ت: 286؛ ابن الأثير 2012 ج7: 20–21)؛ ممّا دفع سيما لتهديد الراضي بالحُجريّة والساجيّة قائلًا للخليفة: "إنهم لا يريدون غير محمد بن ياقوت"، فرضخ الراضي لطلبه وألغى ترشيح محمد بن رائق، رغم استياء وزيره ابن مقلة (الهمذاني د.ت: 286؛ ابن الأثير 2012 ج7: 20–21)، ولهذا حرص الحُجريّة والساجيّة على استقبال محمد بن ياقوت عند دخوله بغداد (الهمذاني د.ت: 286) إعلانًا منهم بموالاته وتأكيدًا لدعمه، ولعل موقف الحُجريّة والساجيّة هذا دفع الراضي إلى تقليده رئاسة الجيش مضافة للحجابة (مسكويه 2003 ج5: 174 ابن الأثير 2012 ج7: 23). وتؤكد هذه السياقات أن تولية بدر الخرشني (ت 331هـ/ 942م) الشرطة في بغداد (مسكويه 2003 ج5: 168؛ الهمذاني د.ت: 285؛ ابن الأثير 2012 ج7: 20) تمت بموافقة الحُجريّة والساجيّة ورضاهم.

أبدى الحُجريّة والساجيّة الحرص على استمرار هيمنتهم على الدولة ومؤسساتها، وكان انحيازهم إلى إحدى القوى المتصارعة عاملًا أساسيًا في نجاحهما ضد خصومها، الذي ارتبط بمدى الحفاظ على مواقع الحُجريّة والساجيّة ومكتسباتهم، كما تؤكده الأحداث آنذاك، ولهذا انتهز محمد بن ياقوت وفاة سيما المناخلي بعد ثلاثة أشهر من مبايعة الراضي (الصولي 1979: 1) ليتولى، مضافًا إلى الحجابة ورئاسة الجيش، قيادة الحُجريّة والساجيّة (سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 93)، وعمد إلى استغلال دعمهم وموالاتهم له واستولى على السلطة الفعلية في الدولة، وكفّ أيدي الوزير ابن مقلة عن مباشرة سلطته نهائيًا (الصولي 1979: 31؛ مسكويه 2003 ج5 :174 ابن الأثير 2012 ج7: 23)، وهو ما لم يتقبله ابن مقلة بتاتًا "فسعى به إلى الراضي، وأدام السعاية" (ابن الأثير 2012 ج7: 38)، بَيْدَ أن الراضي لم يجسر على التدخل، تحسبًا من إغضاب الحُجريّة والساجيّة على ما يبدو، وهو ما أغرى محمد بن ياقوت بالتمادي في تجاوزاته حتى إنَّه أمر أئمة المساجد الجامعة بالدعاء له بعد الخليفة؛ ممّا أغضب الراضي، فعزل الأئمة (الصولي 1979: 63؛ الهمذاني د.ت: 291؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 93) وشرع بالتخطيط مع الوزير ابن مقلة للإطاحة بمحمد بن ياقوت (الهمذاني د.ت: 291؛ ابن الأثير 2012 ج7: 38)، وباتا ينتظران الفرصة لتنفيذ مخططهما، الذي يعتمد نجاحه على وقف الحُجريّة والساجيّة دعمهما لابن ياقوت وانحيازهم إلى الخليفة ووزيره ضده، وهو ما منحهم إياه محمد بن ياقوت عند عجزه عن صرف أرزاق الجند بما فيهم الحُجريّة والساجيّة؛ ممّا دفع الحُجريّة والساجيّة إلى التمرد عليه، وطالبوا علانية بعزله عن قيادتهم (سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 93)، فسارع الوزير ابن مقلة إلى استقطابهم واعدًا اياهم، على ما تظهره تطورات الأحداث اللاحقة، بالالتزام بصرف أرزاقهم بمواعيدها فانحازوا إليه، ليُقدِم الوزير على اعتقال محمد بن ياقوت وأخيه المظفر في 6 جمادى الاولى 323هـ/ 13 نيسان 935م (الصولي 1979: 64؛ الهمذاني د.ت 291؛ ابن الأثير 2012 ج7: 38) بعد أن عهد إلى الحُجريّة والساجيّة حماية دار الخلافة (مسكويه 2003 ج5: 181؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 94)، اظهارًا لدعمهم قرار اعتقال محمد بن ياقوت وانحيازهم إلى الخليفة ووزيره من جهة، وتحسبًا من تحرك أي أنصار محتملين له من جهة أخرى.

استعاد الوزير ابن مقلة السلطة على أجهزة الدولة ومواردها بعد اعتقال محمد بن ياقوت (مسكويه 2003 ج5: 181؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 94)، وأبدى حرصه على إرضاء الحُجريّة والساجيّة، فالتزم، رغم استفحال الضائقة المالية التي تمر بها الدولة، بصرف أرزاقهم في مواعيدها، رغم اخلاله بصرفها لباقي فرق الجيش؛ ممّا سبب اعتراض فرق الجيش وتمرد أفرادها (الصولي 1979: 76–77)، ومع ذلك كان ابن مقلة يستشعر الخطر من الحُجريّة على وجه الخصوص؛ إذ "غضب صغار الحُجريّة لابن ياقوت" وانبروا للدفاع عنه بعيد اعتقاله (الصولي 1979: 64)،

كما امتنع الحُجريّة عن التدخل في اخماد تمرّد فرق الجيش عند مطالبتهم بصرف أرزاقهم، في حين سارع الساجيّة إلى التدخل "ورفقوا بالجند فردّوهم" (ابن الأثير 2012 ج7: 44؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 95)، وهو ما عدّه ابن مقلة نذير خطر، فسعى إلى إرضاء الحُجريّة وضمان عدم تحركهم ضده، ولهذا لمّا توفي محمد بن ياقوت في معتقله أخر سنة 323هـ/ 935م (الصولي 1979: 70؛ مسكويه 2003 ج5: 187) بادر ابن مقلة إلى اخراج أخيه المظفر من محبسه في شهر ربيع الأول 324هـ/ شباط 936م بعد إلزامه أن "يَحْلِفَ للوزير بالأيمان الغليظة على أنه يواليه ولا ينحرف عنه، ولا يسعى له في مكروه" (مسكويه 2003 ج5: 188؛ ابن الأثير 2012 ج7: 44؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 106)، كما اشترط أيضًا أن يحلف له الحُجريّة على ذلك "واستحضر الحُجريّة فكانوا يحلفون وهو يتضاحكون، ويسخرون من القاضي والشهود، فعلم القاضي أن الأمر لا يتم، وأنهم سيغدرون بابن مقلة" (سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 106).

خرج المظفر بن ياقوت من سجنه حاقدًا على ابن مقلة، ومحمِّلًا إياه مسؤولية اعتقاله واعتقال أخيه محمد، بل واتهمه بقتله بالسجن، فشرع بالسعي إلى الثأر من ابن مقلة (مسكويه 2003 ج5: 189 مجهول 1972 ج4-1: 288؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 106)، وبدأ بالتنسيق مع الحُجريّة، الناقمين بدورهم على ابن مقلة؛ للإعداد لإزاحته عن الوزارة واعتقاله، ليبادر ابن مقلة وقد بلغته الأنباء إلى الاعتضاد ببدر الخرشني صاحب الشرطة وقواته، بل واستطاع استقطاب الساجيّة إلى صفه (مسكويه 2003 ج5: 189؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 107)، غير أن الحُجريّة أثروا عدم مقاتلة الساجيّة، ونجحوا في استعادة تحالفهم معهم، ثم استولى الحُجريّة على دار الخلافة (سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 107)، وحرصوا على إظهار دعم الخليفة لهم وانحيازه إليهم في صراعهم مع الوزير ابن مقلة وبدر الخرشني صاحب الشرطة، "فطالبوا الراضي بالله أن يخرج معهم إلى المسجد الجامع في داره فيصلى بالناس ليراه الناس معهم فيعلمون أنه في حيّزهم"، بل واضطروه إلى إعلان ذلك قولًا، فقال الراضي في خطبته: "اللهم إنَّ هؤلاء الغلمان بطانتي وظهارتي، فمن أرادهم بسوءٍ فأَرِده به ومن كادهم فكِده" (مسكويه 2003 ج5: 189)، واستصدر الحُجريّة من الراضي قرارًا بعزل بدر الخرشني عن شرطة بغداد، وأظهر الساجيّة دعمهم للحُجريّة ومشاركتهم إياهم في تحركهم ضد الوزير (مجهول 2007: 308؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 107)، وهو ما أضعف موقف ابن مقلة، ثم اضطر لوقف التصعيد، إثر نجاح الحُجريّة في تحييد بدر الخرشني مقابل عودته لمنصبه صاحبًا للشرطة (مسكويه 2003 ج5: 189؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 107).

أفرد الحُجرية بخطواتهم المتسارعة الوزير ابن مقلة وحيدًا دون مناصر أمامهم، وهو ما بادروا إلى انتهازه فباغتوه عند دخوله دار الخلافة في 16 جمادى الأولى 324هـ/ 11 نيسان 936م بالاعتقال وبمرأى من الخليفة الراضي (الصولي 1979: 81)، الذي ملأه الرعب والفزع، فاضطر إلى إعلان تأييدهم في اعتقال وزيره، بل "وردّ الخيار إليهم فيمن يستوزرُهُ" (مسكويه 2003 ج5: 190؛ ابن الأثير 2012 ج7: 46؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 108)، وهو ما يبيّن مدى هيمنة الحُجريّة واستطالتهم على الدولة ومسؤوليها، أما ابن مقلة فقد بالغ الحُجريّة في اهانته "وضرب بالمقارع، وأخذ خطه بألف ألف دينار، وكان الذي تولّى ذلك منه ينال الكبير من الحُجريّة" (سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 109)، وهو ما أفزع بدر الخرشني صاحب الشرطة، غير أن الحُجريّة أثروا عدم مقاتلته، بل سعوا لمباغتته كابن مقلة، فـ "صار إليه جماعة من الحُجريّة فحلفوا له أنه واحد منهم، فرضي" (الصولي 1979: 82)، رغم أن الحُجريّة لم يغفروا له انحيازه لابن مقلة، حتى اضطر الراضي لعزله "عن الشرطة لانحراف الحُجريّة عنه" (مسكويه

2003 ج5: 191؛ مجهول 1972 ج4-1: 289؛ الهمذاني د.ت: 299)، وعيّن بدلًا منه تتج الحُجري وأخاه سخرباس، وهما من قادة الحُجريّة على شرطة الجانب الشرقي من بغداد، وكاجو وهو من قادة الساجيّة على شرطة الجانب الغربي منها (الصولي 1979: 82؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 110)، "وإنما فعل الراضي ذلك تطييبًا لقلوب الفريقين، لما جرى من بدر الخرشني" (سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 110) من مؤازرة ابن مقلة ومعاداة الحُجريّة، وحلفائهم الساجيّة.

أكّدَ الحُجريّة بنجاح انقلابهم على الوزير ابن مقلة هيمنتهم على الدولة ومؤسساتها، وإحكامهم القبضة العسكرية عليها، بل والأمنية أيضًا بتولي قادتهم للشرطة في العاصمة بغداد، بما تضمنه من عدم بروز قوة تعارضهم أسوة بما انتهجه بدر الخرشني عند انحيازه للجانب المعادي لهم، واضطرارهم إلى مسايسته مرحليًا (مسكويه 2003 ج5: 189)، وأبان انقلابهم انتزاعهم للمبادرة والمكانة من الساجيّة، وهو ما اتضح بانفراد الحُجريّة باختيار الوزير (مسكويه 2003 ج5: 190؛ الهمذاني د.ت 298)، وبتولي قادتهم لشرطة الجانب الشرقي من بغداد، في حين تولّى قادة الساجيّة شرطة الجانب الغربي منها (سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 110)؛ إذ كان الأهم بينهما هو الشرقي لاحتوائه على دار الخلافة ودار الوزارة ومؤسسات الدولة (الخطيب 2004 ج1: 110/1 وما بعدها)، وهو ما ضمن للحُجريّة إحكام القبضة الأمنية وانفرادهم بالهيمنة على الدولة، وتجاوزهم مرحلة مشاركتها مع الساجيّة، الذين كانوا، على ما أظهرته الأحداث، يستشعرون جنوح الحُجريّة وسعيهم للانفراد بالهيمنة، وهو ما يفسر حالة التنافس التي دبّت بينهما منذ بداية عهد الراضي على المناصب والأموال (الصولي 1979: 41)، واندلاع الخلاف بينهما علانية في صفر 324هـ/ كانون الثاني 936م (الصولي 1979: 71) وهو ما دفع بالساجيّة بعد عدة شهور من ذات العام إلى مناصرة الوزير ابن مقلة في بدء نزاعه مع الحُجريّة، غير أنهم سارعوا إلى الانحياز إليهم (مسكويه 2003 ج5: 189؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 107) عند ظهور بوادر انتصار الحُجريّة على ابن مقلة وأنصاره، للحفاظ على مكتسباتهم، على ما يبدو، والتي ضمنوها فعلًا، وإن كان ذلك على حساب مكانتهم ومشاركتهم السلطوية السابقة.

كان الدافع لحمل الساجيّة على القبول بذلك اتعاظهم بعدم دفاع الحُجريّة عن حليفهم المظفر بن ياقوت عندما أقدم الخليفة الراضي على اعتقاله في 26 جمادى الأولى 324هـ/ 21 نيسان 936م؛ أي بعد الانقلاب على ابن مقلة بعشرة أيام فقط، ومن ثم نفيه خارج بغداد، لاتهامه إياه بالسعي لخلعه ومبايعة أخيه الأمير عبد الواحد بالخلافة (الصولي 1979: 82؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 110)؛ إذ أكّد الحُجريّة بموقف اللامبالاة الذي وقفوه تقديمهم لمصالحهم على أي تحالفات لهم إذا استشعروا التهديد لهيمنتهم على الدولة أو الإضرار بها، أو المساس بوجودهم، وهو ما أكّدته الأحداث اللاحقة للساجيّة.

حَلّ فرقة الحُجريّة ونهايتها

كان أساس هيمنة الحُجريّة، وحلفائهم الساجيّة، على الخلافة والدولة انفرادهم بالقوة العسكرية، وعدم وجود قوة عسكرية تكافئهم أو تقف أمامهم، وهو ما صرّح به الخليفة الراضي شاكيًا بقوله: لا "أجد من ينصرني عليهم ويعاونني" (الصولي 1979: 68)، وهو ما سعى الحُجريّة وحلفائهم الساجيّة إلى تكريسه بالوقوف أمام أي بادرة لظهور قوة عسكرية، أو احتضانها، تخل بتفردهم بالقوة وبهيمنتهم على الدولة.

اتّضح توجُهُ الحُجريّة والساجيّة هذا منذ أول عهد الراضي؛ إذ وقفوا معارضين بحزم لطلب هارون بن غريب الخال

القدوم إلى بغداد مع قواته لتولي "رياسة الجيش وتدبير الأمور"، وخرجوا لوقف تقدمه واجهاض مشروعه في شهر جمادى الأخرة سنة 322هـ/ أيار 934م؛ حيث انتهت المعركة بقتل هارون "وانهزم عسكره، ومُزِّقوا كل مُمَزَّق" (مسكويه 2003 ج5: 174؛ مجهول 1972 ج4-1: 280؛ ابن الأثير 2012 ج7: 23؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 71). ولما بلغ الحُجريّة سماح الخليفة الراضي لبجكم قائد غلمان مرداويج الجيلي الأتراك، بعد قتلهم له، بالالتجاء ومن معه إلى بغداد ودخولها سنة 323هـ/ 935م؛ "اضطربت الحُجريّة، وظنوا أنها حيلة عليهم" (مسكويه 2003 ج5: 188؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 98)، وعارضوا دخوله "إلى الحضرة خوفًا من أن يَغْلِب على الدولة" (المسعودي 1974 ج5: 271)؛ ممّا اضطر الراضي ووزيره إلى منعهم من دخول بغداد (مسكويه 2003 ج5: 188؛ ابن الأثير 2012 ج7: 37).

ولم يقف الحُجرّية عند معارضتهم احتضان الدولة قوة عسكرية جديدة حسب، بل دفعوا باتجاه التخلص من فرق الجيش العباسي، واضعافه بانقاص أعداد أفراده، خاصة تلك الفرق التي شكلت تهديدًا لهيمنتهم، وهو ما كشفه لهم صراعهم مع الوزير ابن مقلة؛ إذ وقفت فرق "اليلبقيّة والهارونيّة وغلمان أم المقتدر" إلى جانبه وكاشفوا الحُجريّة بالعداء (الصولي 1979: 77)، ليشرع الحُجريّة بالضغط على الوزير ابن مقلة قبيل انقلابهم عليه، متسترين بالشغب المتواصل للمطالبة بالأموال، للتخلص منهم ومن بعض الفرق العسكرية الأخرى، في الوقت الذي كانت به الأزمة المالية مستفحلة في الدولة، حتى إنَّ الوزير لم يتمكن من صرف أرزاق فرق الجيش (الصولي 1979: 77)؛ ممّا اضطره سنة 324هـ/ 936م إلى إخراج فرق "البربر والشفيعيّة والنازوكيّة واليلبقيّة والهارونيّة"[7] إلى الأهواز "لتخف مؤنتهم عن الحضرة، وتتوفر أموال الساجيّة والحُجريّة" (مسكويه 2003 ج5: 192؛ ابن الأثير 2012 ج7: 47).

كانت سياسة الحجرية هذه في صالحهم ظاهريًا؛ إذ تخلصوا من منافسيهم في بغداد، وأحكموا قبضتهم على الخلافة والدولة، إلا أنها كانت عمليًا العامل الرئيسي في إضعاف موقفهم ونهاية هيمنتهم بل ووجودهم؛ إذ جاءهم الخطر من خارج العاصمة بغداد لا من داخلها؛ إذ دفع الحُجريّة بالقوات العسكرية التي منعوها من دخول بغداد أو أخرجوها منها إلى الالتجاء إلى معارضي الخلافة والمتحفزين للاستقلال عنها، أو الهيمنة عليها، الذين الحقوهم بقواتهم العسكرية وتذرعوا بهم لقطع أموال ولاياتهم عن العاصمة؛ ممّا زاد من استفحال أزمة الدولة المالية المزمنة، وبدأت تنذر مستقبلها بالخطر.

استقطب البريدي[8] المتغلب على الأهواز الفرقَ العسكرية العبّاسيّة التي أخرجها الوزير ابن مقلة من بغداد، وبدأ حركة تمرده ضد الخلافة، واحتج بنفقاتهم لمنع إرسال الأموال إلى العاصمة (مسكويه 2003 ج5: 192؛ ابن الأثير 2012 ج: /47، 52). وسارع محمد بن رائق والي واسط والبصرة إلى استدعاء بجكم وأتباعه وتجنيدهم، "ورأس عليهم بجكم، ...، وتقدم إليه بأن يكاتب كل من في الجبل[9] من الأتراك والديلم بالمصير إليه ليثبتهم، فصار إليه عدة وافرة

---

[7] الشفيعيّة والنازوكيّة واليلبقيّة والهارونيّة: فرق عسكرية من فرق الجيش العباسي، نُسِب كلّ منها إلى قائدها العسكري، فالشفيعيّة نسبةً إلى قائدها شفيع، والنازوكيّة نسبةً إلى قائدها نازوك، واليلبقيّة نسبةً إلى قائدها يلبق، والهارونيّة نسبةً إلى قائدها هارون بن غريب (فوزي 2005: 12).

[8] البريدي: أبو عبدالله أحمد بن محمد البريدي (ت 333هـ/ 944م)، ظهر على مسرح الأحداث في عهد المقتدر، وسعى بدعم أخويه إلى استغلال تضعضع الخلافة العباسية في عهدي القاهر والراضي إلى الاستقلال عنها في الأهواز، وهو ما أدخله بصراع مرير مع الخلافة العباسية والقوى الإسلامية المحيطة به آنذاك. (السبط 2013 ج17: 222-223).

[9] الجبل/ الجبال: الاسم الذي أطلقه العرب على المنطقة الشمالية الغربية من إيران الحالي، وكان أحد أقاليم الدولة العباسية

منهم فأثبتهم وضمهم إلى بجكم" (مسكويه 2003 ج5: 188؛ مجهول 1972 ج4-1: 287؛ ابن الأثير 2012 ج7: 37؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 98)، فقوي موقفه أمام الخلافة، ليعمد في مطلع سنة 324هـ/ 936م إلى قطع إرسال الأموال إلى العاصمة، متعلِّلًا "باجتماع الجيش عنده، وحاجته إلى صرف المال إليهم" (مسكويه 2003 ج5: 188؛ مجهول 1972 ج4-1: 287؛ الهمذاني د.ت: 298)؛ ممّا زاد من حدة الأزمة المالية في الدولة واستفحالها، وعَجِزَ الوزراء المتعاقبون عن مواجهتها والتغلّب عليها (مسكويه 2003 ج5: 198؛ الهمذاني د.ت: 303؛ ابن الأثير 2012 ج7: 52؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 116)، وبدأ موقف ابن رائق يقوى حتى بات يمثل تهديدًا حقيقيًّا على هيمنة الحُجريّة على الخلافة، وهو ما بدا واضحًا للعيان آنذاك، حتى "أشاع الناس أن ابن رائق يريد الصعود من واسط إلى بغداد" (الصولي 1979: 76) لفرض هيمنته على الخلافة بدلًا من الحُجريّة، وهو ما دفعهم، وحلفائهم الساجية معهم، إلى الاعتراض حتى استصدروا قرارًا من الخليفة الراضي بمنعه من دخول بغداد (الصولي 1979: 76)، وهو ما يثبت استشعار الحُجريّة ضعف موقفهم بتأثير الأزمة المالية الخانقة التي تمر بها الدولة أمام محمد بن رائق حتى إنَّهم راسلوا ياقوت والي الأهواز سنة 324هـ/936م، يستدعونه إلى بغداد لتسليم الرئاسة له، سعيًا منهم إلى تحييد محمد بن رائق (مسكويه 2003 ج5: 194؛ الهمذاني د.ت.: 301؛ ابن الأثير 2012 ج7: 49)، ولضمان استمرار هيمنتهم على الدولة، إلا أن ياقوت قتل في مواجهته مع البريدي، وهو ما أفقد الحجرية القائد المنادد لمحمد بن رائق الذي كانوا يرون به المخلص لهم، ولهذا "لما ورد قتل ياقوت على الحُجريّة اضطربوا اضطرابًا شديدًا، واجتمعوا إلى الراضي بالله" متهمين إياه بالمسؤولية عن قتل ياقوت بالإيعاز إلى البريدي بقتله، "فلغطوا وكان الصغار أشد كلامًا وأبسط ألسُنًا من كبارهم وقوادهم" (الصولي 1979: 57)، وهو ما يبيّن تضعضع موقف الحجرية أمام ابن رائق، واستشعارهم عجزهم عن مواجهته، وامتلاكه القدرة على المبادرة والتحرك ضدهم، وإنهاء هيمنتهم على الدولة.

كان ابن رائق يتطلع إلى الهيمنة فعلًا على الخلافة والدولة، وبدأ بتنفيذ مشروعه بقطع إرسال أموال ولايته إلى العاصمة (مسكويه 2003 ج5: 188؛ مجهول 1972 ج4-1: 287؛ الهمذاني د.ت: 298) لتزداد أزمة الدولة الماليّة الخانقة استفحالًا لاستثمارها للوصول إلى بغيته، ثم قام في مطلع سنة 324هـ/ 936م بمراسلة الخليفة الراضي عارضًا عليه "إن استُدعِيَ إلى الحضرة وفُوِّض إليه التدبير قام بكل ما يُحتاج إليه من نفقات السلطان وأرزاق الجند، ومشّى الأمور أحسن تمشية، وكفى أمير المؤمنين الفكر في شيء من أمره"، إلا أن الخليفة الراضي رفض عرضه أول الأمر (مسكويه 2003 ج5: 190؛ ابن الأثير 2012 ج7: 45)، غير أن استفحال الأزمة المالية وعجز وزراء الخليفة عن مواجهتها اضطره إلى مراسلة ابن رائق في آخر سنة 324هـ/ 936م مُبديًا له الموافقة على عرضه (مسكويه 2003 ج5: 198؛ ابن الأثير 2012 ج7: 52؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 116)، بيد أن ابن رائق عمد إلى استغلال وضع الخلافة المتدهور وأزمة الدولة المستفحلة، وعدم قدرة الحُجريّة على مقاومته، فأبدى طموحًا سلطويًا فاق به من قبله من المهيمنين والمتغلبين على الدولة؛ إذ لم يشأ ان يمارس هيمنة عسكرية فجة على الخلافة والدولة، وإنما نزع نحو استحداث هيكلة إدارية رسمية في الدولة تضمن له الهيمنة بصفة رسمية معترف بها من الخليفة، وتُعلى من مقامه فوق مقام وزيره، وتمنحنه كافة السلطات والصلاحيات في الدولة، فاستحدث الراضي تجاوبًا معه وللمرّة الأولى في تاريخ الدولة العباسيّة منصب "أمير الأمراء" بمهام رسمية وامتيازات سلطوية لم يحظَ بها أحد من المتغلبين على الدولة قبل ابن رائق؛ إذ أرسل إليه الراضي

المهمة، وأهم مدنه: همذان والدينور واصبهان والري وقزوين (ياقوت الحموي 1977 ج2: 99).

بقراره المتضمن "أنه قَلّده الإمارة ورياسة الجيش، وجعله أمير الأمراء، وردَّ إليه تدبير أعمال الخراج والضِيا ع وأعمال المعاون في جميع النواحي، وفوّض إليه تدبير المملكة، وأمر بأن يُخطب له على جميع المنابر في جميع الممالك وبأن يُكَنّى، وأنفذ إليه الخلع واللواء" (مسكويه 2003 ج5: 198؛ ابن الأثير 2012 ج7: 52).

ترتب على قرار الخليفة الراضي استحداث منصب أمير الأمراء وتوليته لابن رائق بصلاحياته وامتيازاته السلطوية تموضعه في المرتبة الثانية بعد الخليفة في تراتبيّة المناصب والمكانة في الدولة، بل وصاحب السلطة الفعلية فيها؛ إذ "رُتّب محمد بن رائق فوق الوزير" (مسكويه 2003 ج5: 198)، و"بطل منذ يومئذ أمر الوزارة، فلم يكن الوزير ينظر في شيء من أمر النواحي ولا الدواوين ولا الأعمال، ولا كان له غير اسم الوزارة، ...، وصار ابن رائق وكاتبه ينظران في الأمر كله، وكذلك كل من تقلّد الإمارة بعد ابن رائق، وصارت أموال النواحي تُحمل إلى خزائن الأمراء فيأمرون وينهون فيها وينفقون كما يرون، ويطلقون لنفقات السلطان ما يريدون، وبطلت بيوت الأموال" (مسكويه 2003 ج5: 199؛ ابن الأثير 2012 ج7: 53)، كما "بطلت الدواوين من ذلك الوقت" (ابن الأثير 2012 ج7: 53). ولم يقتصر تداعي سلطة الخلافة العباسيّة ودولتها على المركز حسب، بل سرعان ما شرع حكام الولايات التي كانت لا تزال تتبعها آنذاك بإعلان استقلالهم الفعلي، بعد أن تأكد لهم بتولية ابن رائق منصب أمير الأمراء بصلاحياته وامتيازاته السلطوية ضعف الخلافة العباسية وانحلال سلطتها فـ "تَغَلّبَ أصحابُ الأطراف وزالت عنهم الطاعة، ولم يبقَ للخليفة غير بغداد وأعمالها، والحُكم في جميعها لابن رائق، ليس للخليفة حُكم" معه (ابن الأثير 2012 ج7: 53).

وعلى الرغم من أن مسيرة الخلافة العباسية ودولتها بدأت بالضعف والانحلال منذ عهد الخليفة المقتدر (الدوري، 2011، ص144 وما بعدها)، فإنَّ الحُجريّة يتحملون قسطًا وافرًا من المسؤولية عن درجة الضعف التي بلغتها في عهد الراضي؛ إذ عَجَّلَ الحُجريّة من وتيرة انحلال الدولة وتداعي سلطتها وانهيار مؤسساتها بما قاموا به، بهدف إحكام هيمنتهم عليها، من ضرب الجيش العباسي وإضعافه بإنقاص أعداده وحَلّ فرقه، ودفعهم إلى أحضان حكام الولايات الطامحين بالاستقلال، وإخضاعهم مؤسسات الدولة والبطش برجالها، وشَرَهِهم للمكتسبات المالية والاستزادة منها، دافعين بذلك إلى استفحال أزمة الدولة المالية وبلوغها درجة العجز المنذر بالخطر الوجودي؛ ممّا أجبر الخليفة الراضي على الإذعان لمطالب محمد بن رائق باستحداث منصب أمير الأمراء وتوليته إياه بسلطاته الواسعة وامتيازاته السلطوية، وهو ما سبق تبيانه؛ ممّا ترتب عليه حُكمًا انتهاء هيمنة الحُجريّة على الخلافة والدولة، وهو ما اضطرهم للقبول به، ولو مرحليًّا، لعجزهم عن مواجهة ابن رائق من جهة، وحِدّة أزمة الدولة المالية وعجزهم عن مواجهتها من جهة أخرى. غير أن موقفهم اتسم بالحذر والترقب، ولم يبدوا الثقة بابن رائق، ولهذا لما توجَّه الساجيّة إلى ابن رائق في واسط، ومعهم كبار موظفي الدولة من أصحاب الدواوين والكُتّاب، "تأخر الحُجريّة عن الانحدار" (ابن الأثير 2012 ج7: 53) خوفًا وتحسبًا من أي خطوة يقدم عليها ابن رائق ضدهم.

أثبتت الأحداث أن تخوّف الحُجريّة من ابن رائق كان له ما يبرره؛ إذ كان ابن رائق يستشعر خطر الحُجريّة على سلطته المستجدة، ويتحسب من تحركهم لاسترداد هيمنتهم والحفاظ على مكتسباتهم وامتيازاتهم، ويدرك أن قبولهم الظاهري يُخفي تحيّنهم الفرصة للانقضاض عليه، وهو ما تؤكده مسيرتهم السابقة في الدولة، فأوكل إلى كاتبه الحسين بن علي النوبختي المعروف بجودة "رأيه وتدبيره" وَضْعَ خطة التخلص منهم؛ إذ كان "هو الذي احتال على الساجيّة، ودبَّر أمر الحُجريّة" (الصولي 1979: 106)، وكانت محاور خطة النوبختي ومراحلها، كما أظهرت الأحداث التالية، تقوم على استغلال غضب الساجيّة المكبوت من انفراد الحُجريّة بالهيمنة على الدولة، وسعيهم إلى تهميشهم، ليعمد ابن رائق إلى

استدراج الساجيّة إلى واسط للانفراد بهم والقضاء عليهم من جهة، ووصولًا إلى الانفراد تاليًا بالحُجريّة بعد حرمانهم من حليفهم الرئيس من جهة أخرى، وفي الوقت ذاته يعمد ابن رائق إلى تهدئة الحُجريّة وبث الامان المرحلي في نفوسهم حتى يتسنى له استخلاص شرطة بغداد من قبضتهم، إمعانًا في إحكام طوقه عليهم، ليتسنى له بعدها استدراجهم خارج بغداد للفتك بهم، على أن يتم هذا كله في سرعة فائقة تمنع الحُجريّة من التحرك وتشلّ قدرتهم على المواجهة. وبناءً على هذا استدعى ابن رائق الساجيّة إلى واسط وما إن وصلوا إليها حتى باغتهم في 7 ذي الحجة 324هـ/ 26 تشرين الأول 936م بالمبادرة إلى اعتقال قادتهم وايداعهم السجن (الصولي 1979: 85؛ مسكويه 2003 ج5: 198؛ ابن الأثير 2012 ج7: 53)، وضرب اتباعهم، فـ "تقطّع أصحابهم وفروا وسُلبوا ونُهبوا" (الصولي 1979: 85). وأعلن ابن رائق، في سبيل طمأنة الحُجريّة لاستكمال تنفيذ خطته، أنه أقدم على ضرب الساجيّة "لتتوفر أرزاقهم على الحُجريّة" (مسكويه 2003 ج5: 198؛ مجهول 1972 ج4-1: 290؛ ابن الأثير 2012: ج7: 53)، ومع أن الحجرية استشعروا الخطر من تصفية الساجيّة "وقالوا: اليوم لهؤلاء وغدًا لنا" (ابن الأثير 2012 ج7: 53)، إلا أنهم لم يبادروا إلى المواجهة واكتفوا بالاحتشاد في دار الخلافة، وهو ما شجع ابن رائق على المضي في تنفيذ خطته، فعيّن صاحب شرطة جديد في بغداد وباشر سلطته يوم 22 ذي الحجة 324هـ/ 10 تشرين الثاني 936م دون أدنى معارضة من الحُجريّة؛ ممّا حفّز ابن رائق على دخول بغداد يوم 24 ذي الحجة/ 12 تشرين الثاني وبادر إلى اخراج الحُجريّة من دار الخلافة، فانصاعوا ولم يبدوا رفضًا لقراره (الصولي 1979: 85-86؛ مسكويه 2003 ج5: 198؛ مجهول 1972 ج4-1: 290).

وعلى الرغم من نجاح ابن رائق في تنفيذ محاور خطته حتى تلك اللحظة، فإن سكوت الحُجريّة والتزامهم طاعته، رغم تجريده إياهم من كل مناصبهم ومواقعهم، عزز مخاوفه من تبيتهم النية وإعدادهم العدة للتصدي له، فمضى في تنفيذ خطته قبل تشجع الحُجريّة على مواجهته، خاصة بعد بلوغه أنباء تحرك "صغار الساجية" في واسط، إثر تجميع فلولهم، للإفراج عن قادتهم المحبوسين (الصولي 1979: 86)؛ ممّا قد يوحي ببدء الحُجريّة التحرك ضده، فقابل الخليفة "وطالبه بالخروج معه إلى واسط ليتمّ تدبيره ويُريحه من الحُجريّة"، فبادر الراضي إلى الخروج معه في 2 محرم 325هـ/20 تشرين الثاني 936م إلى واسط (الصولي 1979: 86) بحجة مقاتلة البريدي، وهو ما رآه الحُجريّة استدراجًا لهم للخروج من بغداد لتصفيتهم خارجها، فقالوا: "هذه [حيلة] تُعمل علينا ليُعمل بنا ما عُمل بالساجيةّ، ونحن نُقيم ببغداد"، إلا أن ابن رائق أهملهم ومضى نحو واسط، ولم يلبث الحُجريّة أن لحقوا به بأجمعهم (مسكويه 2003 ج5: 202؛ ابن الأثير 2012 ج7: 58؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج17: 125)؛ إذ كانوا حتى هذه اللحظة يعمدون إلى التهدئة مع ابن رائق، رغم استشعارهم خطر إجراءاته ضده، حتى لا يظهروا بصفة العصيان ويمنحونه الحجة لمواجهتهم. غير أن هذه التهدئة أوقعتهم في كمين ابن رائق؛ إذ بادر فور وصولهم إلى واسط إلى استعراضهم وتسريح أكثرهم، فـ "اضطربوا وحملوا السلاح، فحاربهم ابن رائق يوم الثلاثاء لخمس بقين من المحرم [325 هـ/ 13 كانون الأول 936م] حربًا عظيمة، فكانت على الحُجريّة" (مسكويه 2003 ج5: 202)، والطريف في الأمر أن الحُجريّة كانوا متفوقين على جيش ابن رائق في بداية المعركة، وهو ما يشير إلى استعدادهم المسبق للمواجهة لعدم اطمئنانهم إليه، إلا أن الذي حسم المواجهة لصالح ابن رائق كان بجكم التركي وقواته، وهو الذي رفض الحُجريّة لجوئهم إلى بغداد سنة 323هـ/ 935م؛ إذ كان الحُجريّة "مستظهرين عليه حتى خرج بجكم كمينًا عليهم، فوضع السيف فيهم فولوا منهزمين" (الصولي 1979: 86) إلى بغداد، بعد أن قتل وأسر الكثير منهم (مسكويه 2003 ج5: 202؛ مجهول 1972 ج4-1: 296)، ولم يكن

مصير المنهزمين أفضل؛ إذ "تقطعوا في الصحارى، وسلبهم أهل القرى وقتلوهم" (الصولي 1979: 86)، ولما وصل الناجون منهم إلى بغداد أطبق عليهم صاحب الشرطة الذي كان بانتظارهم، فأوقع بهم (الصولي 1979: 87؛ مسكويه 2003 ج5: 202؛ ابن الأثير 2012 ج7: 58)، واستولى على أموال الحُجريّة وأملاكهم في بغداد، وقطعت أرزاقهم (مسكويه 2003: 202/5؛ ابن الأثير 2012 ج7: 58)، وبذلك حُلّت فرقة الحُجريّة رسميًّا على يد محمد بن رائق؛ ممّا اضطر من بقي منهم حيًا إلى الاستتار في بغداد (مسكويه 2003 ج5: 202؛ ابن الأثير 2012 ج7: 58)، أو الالتجاء للبريدي في الأهواز (الصولي 1979: 88؛ مسكويه 2003 ج5: 206)، وناصر الدولة الحمداني في الموصل (مجهول 1972 ج4-1: 320)، حيث استغلهم كل من البريدي وناصر الدولة في تدعيم حركة استقلالهما عن الدولة (مسكويه 2003 ج5: 206، 224؛ الهمذاني د.ت: 306، 308؛ ابن الأثير 2012 ج7: 61، 78؛ سبط ابن الجوزي 2013 ج7: 126)، وبذلك انتهى وجود الحُجريّة في الدولة العباسية بعد 45 عامًا من تأسيس فرقتهم، نتيجة لتجاوزهم مهمتهم الأساسية وغاية استحداثهم: حماية الخليفة ودار الخلافة، واستدراجهم للانخراط في صراعات الدولة الداخلية، ومساعي الهيمنة عليها.

الخاتمة

توصل البحث إلى النتائج التالية:

- استحدث الخليفة المعتضد بالله فرقة الحُجريّة سنة 280هـ/ 893م لتتولى مهمة حماية الخليفة وحراسته في دار الخلافة ومواكبه وأسفاره وحروبه، وهو ما تولاه الحجرية فعلًا في عهده وعهود خلفائه المكتفي والمقتدر والقاهر والراضي، ولهذا حرص المعتضد على تلقي الحُجريّة تدريبًا عسكريًا صارمًا ضمن لهم الحرفية القتالية والكفاءة العسكرية، كما حرص على منع اختلاطهم بفرق الجيش الأخرى لضمان اعتيادهم الانضباط العسكري التام، والمحافظة على رسوم الخلافة واحترامها.

- شكل المعتضد بالله فرقة الحُجريّة من المماليك الأتراك ابتداءً، ثم ما لبث أن بدأ بتنويع أعراق أفرادها حرصًا منه على عدم استحواذ الأتراك عليها، تحسبًا من توحدهم وتشكيلهم الخطر على الخلافة والدولة.

كما اهتم وخلفاؤه بزيادة أعدادهم حتى ضمّت دار الخلافة الالوف منهم؛ ممّا جعلهم قوة عسكرية يحسب حسابها.

- أولى المعتضد أرزاق الحُجريّة اهتمامه البالغ فجعلهم الفرقة الثانية من فرق الجيش التي تصرف أرزاقهم، وأبدت الدولة حرصها على الالتزام بموعد صرفها دونًا عن بقية فرق الجيش، رغم الأزمات المالية التي كانت تمر بها، كما ميّزهم بالنزل والعلوفة، وهي السياسة التي سار عليها خلفاؤه من بعده، ولهذا كانت امتيازات الحُجريّة المالية مثار حسد الفرق العسكرية الأخرى؛ ممّا أسهم بنجاح القوى المتصارعة في عهدي المقتدر والقاهر باستقطابها إلى صفها ضد منافسيها بعد وعدها بإلحاقهم بالحُجريّة وامتيازاتها المالية.

- بدأت مهام الحُجريّة بالتنامي منذ عهد الخليفة المكتفي، لثقة الخلفاء بهم لانضباطهم وكفاءتهم العسكرية، فعهدوا إليهم المشاركة في العمليات العسكرية ضد القوى المناوئة للخلافة العباسية، إضافة إلى مرافقة أبناء الخليفة، ووزيره، والولاة في ولاياتهم، وقمع تمرد فرق الجيش وشغب العامة، كما تولى قادتهم السفارة عن الدولة وشرطة بغداد في عهد الراضي.

- انخرط الحُجريّة منذ النصف الثاني من عهد الخليفة المقتدر في اضطرابات الدولة وأزماتها الداخلية، وهو ما

أسهم ببروزهم كأحد القوى المؤثرة فيها، ليشرعوا في السعي للهيمنة على الخلافة والدولة منذ عهد الخليفة القاهر، وصولًا إلى فرض هيمنتهم عليهما في عهد الخليفة الراضي، فباتوا المتحكمين بالخلافة والوزارة ومؤسسات الدولة الأخرى.

– عارض الحُجريّة في عهد الراضي ظهور أيّة قوة عسكرية في الدولة تخل بتفردهم بالقوة وبهيمنتهم عليها، ودفعوا باتجاه التخلص من فرق الجيش العباسي وإنقاص عدد أفراده، وهو ما شكل العامل الرئيس في إضعاف موقفهم وضرب هيمنتهم؛ إذ لجأت هذه القوات إلى حكام الولايات الطامحين للاستقلال، والذين كان أخطرهم محمد بن رائق والي واسط والبصرة، الذي دفع باتجاه استفحال الأزمة المالية في الدولة، حتى اضطر الخليفة الراضي إلى تقليده منصب أمير الأمراء وتفويضه بالسلطة الفعلية في الدولة، ليبادر ابن رائق فور توليه إلى حل فرقة الحُجريّة ونكبة أفرادها سنة 325هـ/ 936م، منهيًا بذلك وجودها في الدولة العباسية الذي استمر 45 عامًا.

The Hujariyah Military Unit and Its Role in the Abbasid State (280- 325 A.H./893-936 A.D.)

Modar Adnan Telfah *

ABSTRACT

This research sheds light on the Hujariyah military unit and its role in the Abbasid state since its creation in 280/893 until its elimination in 325/936. The Caliph al-Mu'tadid bi-Allah created the Hujariyah unit in 280/893 to guard the caliph in his residence, processions, travels and wars, for which they received financial benefits and quality training. They were distinguished by their military efficiency and complete discipline, despite an increase in their numbers. The caliphs used them when confronting rebels and suppressing army rebellions and riots of the public. The Hujariyah's involvement in the turmoil and internal crises of the state, since the time of Caliph al-Muqtadir, led to their hegemony over the caliphate and the state during the reign of Caliph al-Radhi. The dominance of the Hujariyah over the state and the caliph continued until the commander Muhammad ibn Ra'iq eliminated it in 325/936.

Keywords: *Hujariyah, Abbasid army, Al-Muta'adid bi-Allah, al-Muqtadir bi-Allah, al-Qahir bi-Allah, Al-Radhi bi-Allah*.

* email mudar.t@yu.edu.jo, (Modar Adnan Telfah) Orcid number: https://orcid.org/0000-0001-7089-4175, Department of History, Faculty of Arts, Yarmouk University.
Received on 6/8/2021 and accepted for publication on 16/11/2021.

المصادر والمراجع العربية

ابن الأثير، علي بن محمد (ت630هـ/ 1232م) (2012)؛ *الكامل في التاريخ*، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، بيروت: دار الكتاب العربي.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت 597هـ/ 1200م) (1992)؛ *المنتظم في تاريخ الملوك والأمم*، تحقيق محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن زولاق، الحسن بن ابراهيم (ت 387هـ/ 997م) (1988)؛ *سيرة محمد بن طغج الإخشيد*، تحقيق احسان عباس، ضمن شذارات من كتب مفقودة في التاريخ، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

ابن العديم، عمر بن أحمد (ت 660هـ/ 1261م) (د.ت)؛ *بغية الطلب في تاريخ حلب*، تحقيق سهيل زكار، بيروت: دار الفكر.

ابن العمراني، محمد بن علي (ت580هـ/ 1184م) (1999)؛ *الإنباء في تاريخ الخلفاء*، تحقيق قاسم السامرائي، القاهرة: دار الأفاق العربية.

ابن النجار، محمد بن محمود (ت 643هـ/ 1245م) (2004)؛ *ذيل تاريخ بغداد*، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ضمن: ذيول تاريخ بغداد، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن وهب، إسحاق، بن إبراهيم (حيًّا 335هـ/ 946م) (1969)؛ البرهان في وجوه البيان، تحقيق حفني محمد شرف، القاهرة: مكتبة الشباب.

الأصفهاني، حمزة بن الحسن (ت 360هـ/ 970م) (د.ت)؛ *تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء*، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.

البستي، أبو حاتم محمد بن أحمد (ت354هـ/ 965م) (1987)؛ *السيرة النبوية وأخبار الخلفاء*، صححه وعلق عليه الحافظ السيد عزيز وجماعة من العلماء، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية.

التنوخي، المحسن بن علي (ت384هـ/ 994م) (1978)؛ *الفرج بعد الشدة*، تحقيق عبود الشالجي، بيروت: دار صادر.

التنوخي، المحسن بن علي (ت 384هـ/ 944م) (1995)؛ *نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة*، تحقيق عبود الشالجي، بيروت: دار صادر.

الجواليقي، موهوب بن أحمد (ت540هـ/ 1144م) (1998)؛ *المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم*، تحقيق خليل عمران، بيروت: دار الكتب العلمية.

الخطبي، إسماعيل بن علي (ت 350هـ/ 961م) (2006)؛ مختصر *تاريخ الخلفاء*، تحقيق سعاد السوداني، بغداد: المجمع العلمي.

الخطيب، أحمد بن علي البغدادي (ت463هـ/ 1071م) (2004)؛ *تاريخ بغداد*، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية.

الدوري، عبد العزيز (2011)؛ *دراسات في العصور العباسيّة المتأخرة*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة.

سبط ابن الجوزي، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قِزْأُوغلي بن عبد الله (ت 654هـ/ 1256م) (2013)؛ *مرآة الزمان في تواريخ الأعيان*، تحقيق ابراهيم الزيبق واخرون، دمشق: دار الرسالة العالمية.

السمعاني، عبد الكريم بن محمد (ت 562هـ/ 1166م) (1988)؛ *الأنساب*، تحقيق عبد الله البارودي، بيروت: دار الجنان.

الصابئ، هلال بن المحسن (ت448هـ/ 1056م) (د.ت)؛ *تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء*، تحقيق عبد الستار احمد فراج، القاهرة: مكتبة الأعيان.

الصابئ، هلال بن المحسن (ت448هـ/ 1056م) (1986)؛ *رسوم دار الخلافة*، تحقيق ميخائيل عواد، بيروت: دار الرائد العربي.

الصولي، محمد بن يحيى (ت 335هـ/ 946م) (1979)؛ *أخبار الراضي بالله والمتقي لله من كتاب الأوراق*، عني بنشره ج. هيورث. دن، بيروت: دار المسيرة.

الصولي، محمد بن يحيى (ت 335هـ/ 946م) (1999)؛ *قسم من أخبار المقتدر بالله من كتاب الأوراق*، تحقيق خلف رشيد، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

الطبري، محمد بن جرير (ت 310هـ/ 922م) (1969)؛ *تاريخ الرسل والملوك*، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف.

فوزي، فاروق عمر (2005)؛ *الجيش والسياسة في العصر الأموي ومطلع العصر العباسي*، عمّان: دار مجدلاوي.

القرطبي، عريب بن سعد (369هـ/ 979م) (د.ت)؛ *صلة تاريخ الطبري*، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم، ضمن ذيول تاريخ الطبري، القاهرة: دار المعارف.

الكبيسي، حمدان (1974)، *عصر الخليفة المقتدر بالله: دراسة في أحوال العراق الداخلية*، النجف: مطبعة النعمان.

مجهول (ق5هـ/ 11م) (1972)؛ *العيون والحدائق في أخبار الحقائق*، ج4 في 2 قسم، تحقيقعمر السعيدي، دمشق: المعهد الفرنسي.

مجهول (2007)؛ *تنبيه الملوك والمكائد*، تحقيق ياسر الحسيني وعباس القدسي ومحمد الجميلي، بيروت: دار الكتب العلمية.

المسعودي، علي بن الحسين (ت 346هـ/ 957م) (1974)؛ *مروج الذهب ومعادن الجوهر*، تنقيح وتصحيح شارل بلا، بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية.

مسكويه، أحمد بن محمد (ت 421هـ/ 1030م) (2003)؛ *تجارب الأمم وتعاقب الهمم*، تحقيق سيد كسروي، بيروت: دار الكتب العلمية.

الهمذاني، محمد بن عبد الملك (ت521هـ/ 1127م) (د.ت)؛ *تكملة تاريخ الطبري*، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، ضمن ذيول تاريخ الطبري، القاهرة: دار المعارف.

ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت626هـ/ 1228م) (1977)؛ *معجم البلدان*، بيروت: دار صادر.

REFERENCES

al-Bustī, Abū Ḥātim Muḥammad ibn Aḥmad (d. 354/965)(1987); *al-Sīrah al-Nabawīyah wa-akhbār al-khulafā'*, al-Ḥāfiẓ al-Sayyid 'Azīz and a group of-'Ulamā', ed. and commentary. Beirut: Mu'assasat al-Kutub al-Thaqāfīyah.

al-Dūrī, 'Abd al-'Azīz (2011); *Dirāsāt fī al-'Uṣūr al-'Abbāsīyah al-Muta'akhkhirah* (*Studies in the Late Abbasid Period*), Beirut: Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-'Arabīyah.

Fawzī, Fārūq 'Umar (2005); *al-Jaysh wa-al-Siyāsah fī al-'Aṣr al-Umawī wa-Maṭla' al-'Aṣr al-'Abbāsī* (*The Army and Politics in the Umayyad Period and the Start of the Abbasid Period*), Amman: Dār Majdalāwī.

al-Hamadhānī, Muḥammad ibn 'Abd al-Malik (d. 521/1127)(N.D); Takmilat Tārīkh al-Ṭabarī, Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, ed., Dhuyūl Tārīkh al-Ṭabarī, Cairo: Dār al-Ma'ārif.

Ibn al-'Adīm, 'Umar ibn Aḥmad (d. 660/1261)(N.D); *Bughyat al-Ṭalab fī Tārīkh Ḥalab*, Suhayl Zakkār ed., Beirut: Dār al-Fikr.

Ibn al-Athīr, 'Alī ibn Muḥammad (d. 630/1232)(2012); *al-Kāmil fī al-Tārīkh*, 'Umar 'Abd al-Salām Tadmurī ed., Beirut: Dār al-Kitāb al-'Arabī.

Ibn al-'Imrānī, Muḥammad ibn 'Alī (d. 580/1184)(1999); *al-Inbā' fī Tārīkh al-khulafā'*, Qāsim al-Sāmirrā'ī ed., Cairo: Dār al-Āfāq al-'Arabīyah.

Ibn al-Jawzī, 'Abd al-Raḥmān ibn 'Alī (d. 597/1200)(1992); *al-Muntaẓam fī Tārīkh al-Mulūk wa-al-Umam*, Muḥammad 'Abd al-Qādir 'Aṭā and Muṣṭafā 'Abd al-Qādir 'Aṭā eds., Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah.

Ibn al-Najjār, Muḥammad ibn Maḥmūd (d. 643/1245)(2004); *Dhayl Tārīkh Baghdād*, Muṣṭafā 'Abd al-Qādir 'Aṭā ed., ḍimn Dhuyūl Tārīkh Baghdād, Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah.

Ibn Wahb, Isḥāq ibn Ibrāhīm (c. 335/946)(1969); *al-Burhān fī Wujūh al-Bayān*, Ḥifnī Muḥammad Sharaf ed., Cairo: Maktabat al-Shabāb.

Ibn Zūlāq, al-Ḥasan ibn Ibrāhīm (d. 387/997)(1988); *Sīrat Muḥammad ibn Ṭughj al-Ikhshīd*, Iḥsān 'Abbās ed., Shadharāt min Kutub Mafqūdah fī al-Tārīkh, Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī.

al-Iṣfahānī, Ḥamzah ibn al-Ḥasan (d. 360/970)(N.D); *Tārīkh Sinī Mulūk al-Arḍ wa-al-Anbiyā'*, Beirut: Dār Maktabat al-Ḥayāh.

al-Jawālīqī, Mawhūb ibn Aḥmad (d. 540/1144)(1998); *al-Mu'arrab min al-Kalām al-A'jamī 'alā Ḥurūf al-Mu'jam*, Khalīl 'Umrān, ed., Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah.

al-Khaṭīb, Aḥmad ibn 'Alī al-Baghdādī (d. 463/1071)(2004); *Tārīkh Baghdād*, Muṣṭafā 'Abd al-Qādir 'Aṭā, ed., Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah.

al-Khuṭabī, Ismā'īl ibn 'Alī (d. 350/961)(2006); *Mukhtaṣar Tārīkh al-Khulafā'*, Su'ād Sūdānī, ed., Baghdād: al-Majma' al-'Ilmī.

al-Kubaysī, Ḥamdān (1974); *'Aṣr al-Khalīfah al-Muqtadir bi-Allāh: Dirāsah fī Aḥwāl al-'Irāq al-Dākhilīyah* (*The Period of the Caliph al-Muqtadir bi-Allah: A Study of the Internal Conditions of Iraq*), al-Najaf: Maṭba'at al-Nu'mān.

al-Mas'ūdī, 'Alī ibn al-Ḥusayn (d. 346/957)(1974); *Murūj al-Dhahab wa-Ma'ādin al-Jawhar*, Charles Pellat, ed., Beirut: Manshūrāt al-Jāmi'ah al-Lubnānīyah.

Miskawayh, Aḥmad ibn Muḥammad (d. 421/1030)(2003); *Tajārib al-Umam wa-Ta'āqub al-Himam*, Sayyid Kasrawī, ed., Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah.

al-Qurṭubī, 'Arīb ibn Sa'd (d. 369/979)(N.D); *Ṣilah Tārīkh al-Ṭabarī*, Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, ed.. Dhuyūl Tārīkh al-Ṭabarī, Cairo: Dār al-Ma'ārif.

al-Sam'ānī, 'Abd al-Karīm ibn Muḥammad (d. 562/1166)(1988); *al-Anṣāb*, 'Abd Allāh al-Bārūdī, ed., Beirut: Dār al-Jinān.

Sibṭ ibn al-Jawzī, Shams al-Dīn Abū al-Muẓẓafar Yūsuf ibn Qizuōghlī ibn 'Abd Allâh (d. 654/1256)(2013); *Mir'āt al-Zamān fī Tawārīkh al-A'yān*, Ibrāhīm al-Zaybaq et al., eds., Damascus: Dār al-Risālah al-'Ālamīyah.

al-Ṣābī', Hilāl ibn al-Muḥsin (d. 448/1056)(N.D); *Tuḥfat al-'Umarā' fī Tārīkh al-Wuzarā'*, 'Abd al-Sattār Aḥmad Farrāj, ed., Cairo: Maktabat al-A'yān.

al-Ṣābī', Hilāl ibn al-Muḥsin (d. 448/1056)(1986*); Rusūm Dār al-Khilāfah*, Mīkhā'īl 'Awwād, ed., Beirut: Dār al-Rā'id al-'Arabī.

al-Ṣūlī, Muḥammad ibn Yaḥya (d. 335/946)(1979); *Akhbār al-Rāḍī Bi-Allāh wa-al-Muttaqī li-Allāh min Kitāb al-Awrāq*, J. Haywurth Dunn ed., Beirut: Dār al-Masīrah.

al-Ṣūlī, Muḥammad ibn Yaḥya (d. 335/946)(1999); *Qism min Akhbār al-Muqtadir Bi-Allāh min Kitāb al-Awrāq*, Khalaf , ed., Baghdad: Dār al-Shu'ūn al-Thaqāfīyah al-'Āmmah.

al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr (d. 310/922)(196j9); *Tārīkh al-Rusūl wa-al-Mulūk*, Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, ed., Cairo: Dār al-Ma'ārif.

al-Tanūkhī, al-Muḥsin ibn 'Alī ibn Muḥammad (d. 384/944)(1978); *al-Faraj ba'da al-Shiddah,* 'Abbūd al-Shāljī, ed., Beirut: Dār Ṣādir.

al-Tanūkhī, al-Muḥsin ibn 'Alī ibn Muḥammad (d. 384/944)(1995); Nishwār al-Muḥāḍarah wa-Akhbār al-Mudhākarah, 'Abbūd al-Shāljī, ed., Beirut: Dār Ṣādir.

Unknown Author (5th/11th century)(1972); *al-'Uyūn wa-al-Ḥadā'iq fī Akhbār al-Ḥaqā'iq*, Vol. 4, Part 2, 'Umar al-Sa'īdī, ed., Damascus: French Institute.

Unknown Author (2007); *Tanbīh al-Mulūk wa-al-Makāyid,* Yāsir al-Ḥusaynī, 'Abbās al-Qudsī and Muḥammad al-Jumaylī, eds., Beirut: Dār al-Kutub al-'Ilmīyah.

Yāqūt al-Ḥamawī, Shihāb al-Dīn Abū 'Abd Allāh Yāqūt ibn 'Abd Allāh (d. 626 /1228)(1977); *Mu'jam al-Buldān*, Beirut: Dār Ṣādir.